دليل عملي للمجتمع المدني

كيفية متابعة توصيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

الأمم المتحدة

جدول المحتويات

1. كيفية استخدام هذا الدليل 1
2. ما هي المتابعة وما أهميتها؟ 3
3. موضوع المتابعة 5
4. مناهج وأنشطة المتابعة 7
   1.4. تحديد آليات للانخراط معها 7
   2.4. الانخراط مع آليات لحقوق الإنسان عبر دوراتها لتعظيم الأثر 8
   3.4. وضع خريطة لتوصياتٍ ونتائجٍ في مجال حقوق الإنسان 8
   4.4. تحديد الأولويات والتخطيط 9
   5.4. رصد التنفيذ 15
   6.4. اغتنام الفرصة 17
   7.4. تشكيل ائتلافات والعمل معها 18
   8.4. الشراكة 20
   9.4. نشر المعلومات وإذكاء الوعي 23
   10.4. حشد الدعم 26
   11.4. بناء وتعزيز القدرات 28
   12.4. إدماج منظور النوع الاجتماعي في أنشطة المتابعة 29
   13.4. عكس الإدماج والتنوع وإتاحة إمكانية الوصول 30
   14.4. استخدام توصيات في المساعي القانونية والتقاضي 30
   15.4. تقاسم النتائج لإجراءات متابعة وممارسات جيدة 31
   16.4. الانخراط مع إجراءات وممارسات متابعة راهنة لآليات حقوق الإنسان 32
5. إجراءات المتابعة وممارساتها من جانب آليات حقوق الإنسان 33
   1.5. هيئات معاهدات حقوق الإنسان 33
   2.5. مجلس حقوق الإنسان 37
   3.5. الإجراءات الخاصة 39
   4.5. الاستعراض الدوري الشامل 46
   5.5. نهج شمولي 48
   6.5. الأعمال الانتقامية 48
6. لمعرفة المزيد 50
7. للاتصال بنا 52

1. كيفية استخدام هذا الدليل

يُركز هذا الدليل، الصّادر عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، على الكيفية التي يمكن للمجتمع المدني من خلالها متابعة التوصيات الصادرة عن آليات وولايات حقوق الإنسان أو هيئات تتبع الأمم المتحدة. والقرَّاء الذين ليسوا على دِراية مسبقة بالسِّمات الرئيسية لتلك الآليات مدعوون للرجوع إلى دليل المفوضية الموجه للمجتمع المدني - العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأدلتها العملية الموجهة للمجتمع المدني.[1]

وتشرح الفصول 1 - 3 من هذا الدليل كل من 'المتابعة' و'التنفيذ'، بينما يَصف الفصل 4 المناهج والأنشطة التي بإمكان عناصر فاعلة في المجتمع المدني استخدامها. ويُراجع الفصل 5 الإجراءات المتبعة والممارسات الخاصة بالآليات التابعة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وكيفية انخراط عناصر المجتمع المدني فيها.

[1] متاحة على الموقع http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx

ويشـير الدليل أيضا إلى أدواتٍ لتسـهيل أنشـطة متابعة يقوم بها مجتمع مدني. تلك الأدوات تم سردها في الفصل 6.

و يُقـدِّم الدليـل، من خلال اسـتعراض مجموعة متنوعة من مناهج وأنشـطة متابعـةٍ تَمَّمَتها تجـارب حقيقية، التي تفضَّلت عناصر فاعلة في مجتمـع مدني[2] والوجود الميداني للمفوضية بالإسهام فيها، قائمةً من خيارات يمكن لعناصر فاعلة في مجتمع مدني الاختيار من بينها على أساسٍ من أولوياتها وقدراتها الخاصة.

يَسـتهدف هذا الدليل في المقام الأول عناصر فاعلة في مجتمع مدني على المسـتوى الوطني. وهو متوفر باللغات العربية، والصينية، والإنكليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية.

[2] إن الإدراج لدراسات الحالة لا يعني مصادقة المفوضية

2. ما هي المتابعة وما أهميتها؟

تهدف أنشطة المتابعة إلى التحقُّق من أن توصيات وقرارات آليات وهيئات حقوق الإنسان قد **نُفِذَّت** بُغية تحسين احترام ورعاية كافة حقوق الإنسان للجميع والإيفاء بها.

وتسعى آليات وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى تحسين إعمال حقوق الإنسان في جميع دول العالم. وتهدف جميع القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان، ونتائج لجان التحقيق، وتوصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وقرارات هيئات المعاهدات بشأن الحالات الفردية إلى سد ثغرات الحماية وتُشير إلى سُبلٍ يمكن للدول وغيرها من أصحاب المصلحة سلكها للمُضي قدما نحو الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وتهدف كافة تلك النتائج، والتوصيات، والقرارات إلى إحداث التغيير نحو الأفضل في حياة أصحاب الحقوق. ويقع الالتزام الأولي لتحقيق مثل هذا التغيير على عاتق الدول، التي تحمل مسؤولية احترام، ورعاية حقوق الإنسان والإيفاء بها. ومع ذلك، فإن لكافة أطراف المجتمع، من أفرادٍ إلى قطاعٍ خاص، والمجتمع الدولي والعناصر الفاعلة في مجتمع مدني دورا يُؤَدوه في إعمال حقوق الإنسان. ويمكن للمجتمع المدني، على وجه الخصوص، أن يلعب دورا حاسما في متابعة توصيات حقوق الإنسان.

ملخص لمراحل المتابعة

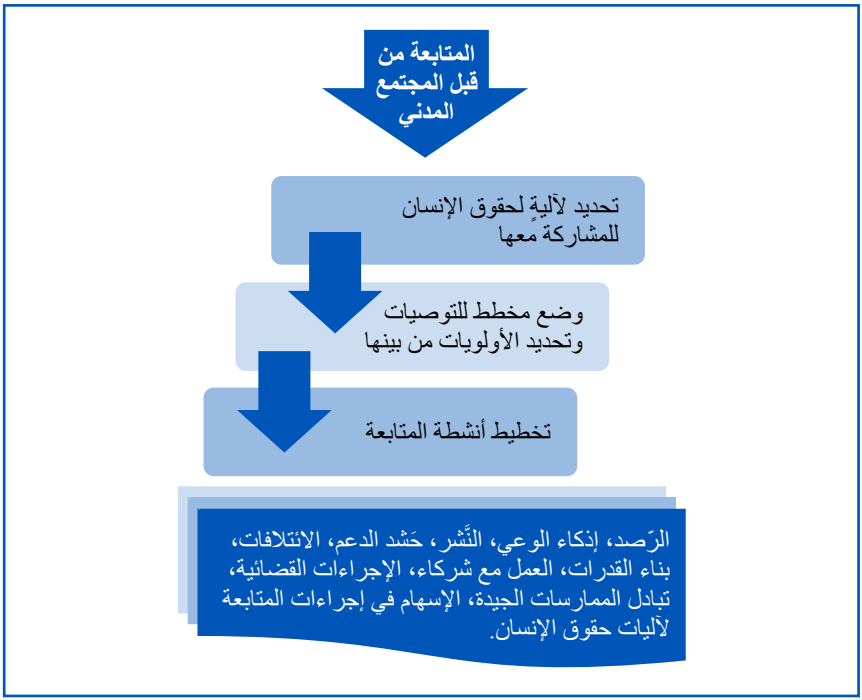

3. موضوع المتابعة

إن نتائج وتوصيات آليات وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عديدة. ويقوم المجتمع المدني بمتابعة ما يتَّصِل منها بأهدافه ونطاق عمله. والتي يمكن أن تكون:

- توصيات اعتمدتها هيئات معاهدات في ملاحظاتها الختامية بعد دراسة تنفيذ دولة طرف لمعاهدة لحقوق الإنسان؛
- توصيات صادرة عن إجراءات خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان كما وردت في تقاريرٍ بشأن زيارات قطرية، وتقاريرٍ مواضيعية وبلاغاتٍ في حالات فردية؛
- توصيات منبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان؛
- قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛
- أعمال الهيئات الفرعية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مثل اللجنة الاستشارية، وإجراء التظلم، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى المعني بقضايا الأقليات، والمنتدى الاجتماعي، ومنتدى الأعمال وحقوق الإنسان؛
- التوصيات الخاصة بلِجان تحقيق، وبعثات تقصي الحقائق وغيرها من آليات تحرّي حقوق الإنسان المخصصة والمنشأة من قبل مجلس حقوق الإنسان، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان أو الأمين العام للأمم المتحدة؛
- التوصيات المشمولة في تقارير ودراسات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مثل تقارير حول أنشطة الوجود الميداني، وتقارير ودراسات حول أوضاع قطرية ومواضيعية تحت ولاية مجلس حقوق الإنسان)؛
- دعوات موجهة في بيانات عامة لدول أو للمجتمع الدولي من قبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان أو من قبل خبراء مستقلين في مجال حقوق إنسان.

هذه قائمة غير حصرية من التوصيات للمتابعة من قبل الدولة والمجتمع مدني. وعلاوةً على آليات الأمم المتحدة، تُصدر أيضا آلياتٌ إقليمية ووطنية لحقوق الإنسان تقارير وتوصيات بُغية تحسين إعمال حقوق الإنسان.

ولتحديد ما يجب التركيز عليه، من المُهم تجنب المتابعة بشكل مُنغلق أو مُجتزأ. ففي حين أنَّ لمِختلف آليات حقوق الإنسان إجراءات وممارسات متابعة خاصة بها وعلى النحو المبين في فصل 5 من هذا الدليل، إلا أن أحد القيم المضافة التي يمكن أن يحققها المجتمع المدني تتمثل في اعتماد نهج شمولي للمتابعة.

إن إتباع نهج شمولي يتيح الاستفادة من التعددية في آليات حقوق الإنسان، عوضا عن التركيز على توصيات إحداها دون غيرها. فهو ينطوي على انخراطه مع آليات حقوق الإنسان في

جميع مراحل عملها. حيث تعمل آليات حقوق الإنسان في دورات يمكن تبسيطها إلى مراحل: جمع المعلومات، ورفع التقارير، والحوار مع الدولة المعنية، والتوصيات والمتابعة.

وبالتالـي فإن عمل المجتمع المدني على المتابعة يكـون أكثر فعالية عند انخراطه في العملية برمتها.وفي الوقت الذي يمكن أن يثمر فيه الانخراط المستمر عبر جميع مراحل دورة أنشطة آليـات حقوق الإنسـان عن مزيد من النتائـج، يمكن لعناصر فاعلة أن تسـتفيد من مخرجات وتوصيات آليات حقوق الإنسان وبشكل نافع حتى دون انخراطه المسبق.

دورة آليات حقوق الإنسان

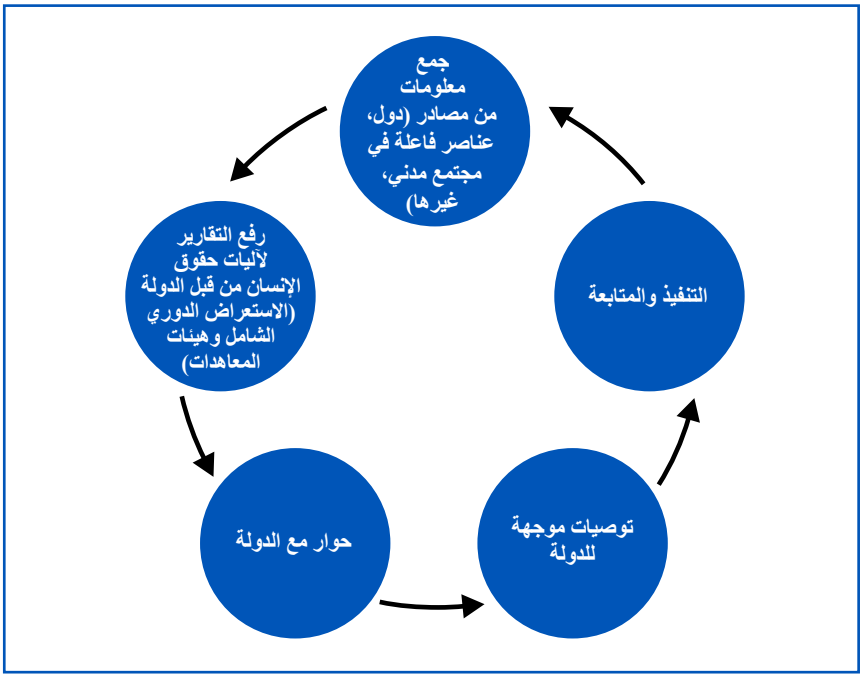

4. مناهج وأنشطة المتابعة

يوجز هذا الفصل بعض المناهج والأنشطة للمتابعة من قبل مجتمع مدني، إلى جانب بعض أمثلةٍ توضيحية لممارسات سابقة.

1.4 تحديد الآليات للانخراط معها

إن إعمال كافة حقوق الإنسان للجميع هو الهدف الأسمى لمجمل هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وفي معظم البلدان، يُحرَزُ التَّقدم من خلال مزيج من العوامل، بدءاً من الإرادة السياسية لمسؤولين إلى سلوك وكلاء إنفاذ القانون، والأنشطة التي يقوم بها المجتمع المدني، والقرارات التي تتخذها المحاكم ودرجة استقلالها، وتأثير المنظمات الاقليمية وتعديل في الحكومات وغيرها. ويمكن للمفوضية وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في تمهيد الطريق نحو التنفيذ.

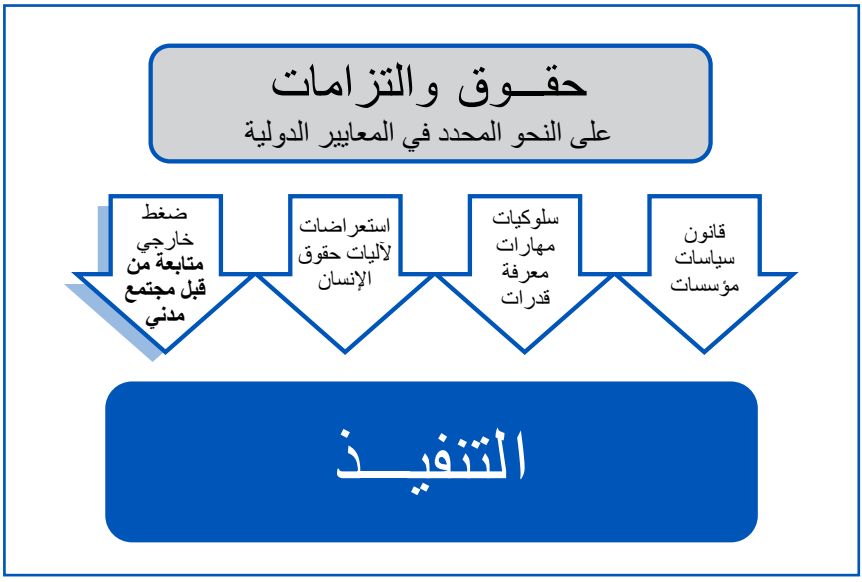

أي آليةٍ تتمتع بالتأثير الأكبر؟ هل هي زيارة قطرية من قبل صاحب ولاية لإجراءات خاصة ؟ أم توصيات موجهة من جانب دولٍ في الاستعراض الدوري الشامل وما يتصل بها من عمليات سياسية ؟ أم أنه قرار اتخُذ من قبل هيئة معاهدة ما بشأن شكوى فردية؟ أو ربما هي مزيج من كل هذا، وأكثر؟ وما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تجلبها آليةٍ لحقوق الإنسان إلى عمل مجتمع مدني بشأن قضية مواضيعية محددة تتعلق بحقوق الإنسان و / أو في بلدٍ أو

منطقةٍ أو إقليم؟ كيف يمكن للانخراط مع آليات حقوق الإنسان أن ينسجم مع أولويات وخُطط وقدرات العناصر الفاعلة في المجتمع المدني؟

إن تحليل ما يمكن أن تقدمه آلية ما وفهم نتائجها وتوصياتها يعد خطوات أساسية لـ: 1) اتخاذ قرارات بشأن انخراط المجتمع المدني مع مثل هذه الآلية / ات؛ 2) صياغة شكل هذه الانخراط، و 3) دمج مثل هذه الانخراط في الاستراتيجيات والخطط للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني.

2.4. الانخراط مع آليات حقوق الإنسان عبر دوراتها لتعظيم الأثر

تُظهر التجربة أن تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان عند انخراطه في جميع مراحل دورة عمل آلية ما لحقوق الإنسان يُثمر عن مزيد من النتائج. فعلى سبيل المثال، عند تقديم معلومات للاستعراض الدوري الشامل بشأن الدولة قيد الاستعراض، قد يقوم المجتمع المدني بالتركيز على قضايا تهمه أكثر من غيرها، قد تكون العقاب البدني للأطفال أو التمييز ضد أقليات عرقية. وقد يُجروا حوارا مع حكومتهم بدايةً ومع وفود دول أعضاء ستشارك في الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل لاحقاً، وحثّهم على رفع توصيات بشأن تلك القضايا. وستَعكس الوثيقة الختامية للاستعراض الدوري الشامل تلك التوصيات، التي يمكن عندئذ استخدامها على المستوى الوطني لتعزيز أنشطة حشد الدعم أو غيرها من أنشطة المجتمع المدني.

وتجري عمليات مماثلة مع آليات أخرى. وتكون عبر الإسهام بمعلومات ذات مصداقية ومُوثَّقة جيدا حول قضايا ذات اهتمام والتي يُعزز المجتمع المدني من خلالها أرجحيه النتائج وكون التوصيات ذات صلة ومركّزة. وتعدُّ التوصيات الجيدة، والقابلة للتنفيذ، كاستجابة لثغرات حماية حقوق الإنسان والمعلنة من قبل هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حاسمةً في مساندة مجتمع مدني عند حشده للدعم على الصعيد الوطني.

3.4. وضع خريطة لتوصياتٍ ونتائجٍ في مجال حقوق الإنسان

إن توصيات ونتائج آليات حقوق الإنسان عديدة، سواء الموضوعية منها أو القطرية. وقد يكون تقسيمها وتصنيفها وفق مجالات اهتمام موضوعية أو جغرافية تحضيراً نافعا لنهج متابعة شمولي. ويُمكن لوضع خريطة لتوصياتٍ ونتائج أن:

يُيسّر إمكانية الوصول إلى توصياتٍ؛

- يساعد في إذكاء الوعي ويُعين في نشر توصياتٍ؛
- يساعد في بناء نظرة شاملة حول التوصيات الراهنة، وبالتالي توفير أساسٍ لاستراتيجيه شمولية للمتابعة؛

- يسهل تحديد أولويات التنفيذ والمتابعة؛
- يكون بمثابة أساسٍ لتطوير خطةٍ للرصد.

ويمكن للأداة التالية المساعدة في هذه العملية:

مؤشر حقوق الإنسان العالمي

إن **مؤشر حقوق الإنسان العالمي**[3] بمثابة قاعدة بيانات متداولة عبر شبكة الانترنت وتجمع توصيات صادرة عن هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. ويتيح المؤشر للمستخدمين إمكانية الوصول والبحث في توصيات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل من خلال عدة تصنيفات: الدولة، والحق، والهيئة، والشخص المتضرر، والإطار الزمني، أما بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل، فمن خلال تصنيفات: الدول/ة التي تقدمت بالتوصية، وموقف الدولة قيد الاستعراض، والدورة. ويمكن للباحثين الاطلاع على تقييمات هيئات وآلية الأمم المتحدة حول وضع تنفيذ حقوق الإنسان في أي حالة معينة. ويفضي ذلك لأن يصبح الكم الهائل للمعلومات المتوفرة لدى الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان أكثر شفافية وإتاحة لإمكانية الوصول.

توصيات مجمعة في آسيا الوسطى

قام مكتب المفوضية السامية الإقليمي لآسيا الوسطى بدعم مؤسسة أكاديمية في قيرغيزستان لتقسيم وتصنيف توصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفق الحق، وشملت التوصيات المنبثقة عن هيئات معاهدات وإجراءات خاصة والاستعراض الدوري الشامل. وكان هذا بمثابة الأساس لتخطيط العمل بشأن تنفيذ التوصيات.[4]

4.4. تحديد الأولويات والتخطيط

قد تجد عناصر فاعلة في مجتمع مدني بعض التوصيات أكثر صلة من غيرها. فبعضها قد تعالج أولويات موضوعية أو جغرافية للعناصر الفاعلة في مجتمع مدني، وبعضها الآخر لا يفعل. وبالمثل، قد يكون من السهل متابعة بعضها، في حين تتطلّب غيرها موارد غير متاحة. وفي بعض الأحيان، قد تكون توصيات هي ثمرة لأعمال تحضيرية اضطلع بها المجتمع المدني إلى جانب آلية لحقوق الإنسان. وعلى الأغلب يتم تصنيف هذه التوصيات وفق أولويتها ودمجها في استراتيجيات العناصر الفاعلة وخطط عملها.

[3] http://uhri.ohchr.org/

[4] المجموعة متاحة على http://www.auca.kg.

التعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها أطراف خاصة في كندا

في عام 2011، حثَّت الأندية البالغ عددها 110 ناديا والتابعة لاتحاد النساء الجامعيات الكندي حكومة كندا لتجريم التعذيب الذي ترتكبه جهات فاعلة خاصة على وجه التحديد.

حيث يُخضع القانون الجنائي الكندي مرتكبي التعذيب من قبل جهات في الدولة للمساءلة. وعند معاناة أفراد من ذات أشكال التعذيب على يد أفراد، كما في حالات العنف المنزلي، لا يقع هؤلاء الأفراد تحت طائلة المسائلة القانونية بداعي ارتكابهم جريمة التعذيب.

وفي أبريل 2012، قدم الاتحاد تقرير ظل للجنة مناهضة التعذيب. وحضر أعضاء الاتحاد دورة اللجنة لأيار/مايو في جنيف. "لقد سمعنا اللجنة تؤكد لمندوبي حكومة كندا أن بعض أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي عند ارتكابها من قبل أطراف خاصة لا تتبع للدولة تشكل مظهراً من مظاهر التعذيب وأن هذا يندرج تحت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكان هذا بمثابة اختراقاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وعدم انتهاك حق المرأة والفتاة غير القابل للانتقاص في عدم تعرضها للتعذيب الذي تمارسه جهات غير تابعة للدولة. لقد كانت الملاحظة الختامية للَّجنة بمثابة انفراجة كبيرة بالنسبة لنا وأصبحنا قادرين على استخدامها في عملنا "، هكذا علَّقت عضوتين في الاتحاد. وفي متابعته لملاحظات اللجنة الختامية، تَقدَّم الاتحاد ببيان مكتوب لمفوضية الأمم المتحدة حول وضع المرأة ودَعم تقريرا قُدِّم لغايات الاستعراض الدوري الشامل لكندا بناء على ما ورد في الملاحظة الختامية للَّجنة بشأن التعذيب وسوء المعاملة الذي ترتكبه جهات فاعلة خاصة.

ووجدت عناصر فاعلة أن تحديد الأولويات من بين التوصيات والنتائج الراهنة عن طريق تحديد أي منها ذات صلة بأهدافهم الخاصة في مجال حقوق الإنسان لهو خطوةٌ هامةٌ لغاية تطوير خطط متابعة واقعية سواء من خلال الانخراط في مراحل سابقة لدورة عمل آليات حقوق الإنسان أو دونه. ويمكن لعناصر فاعلة استخدام مجموعات مختلفة من **معايير تحديد الأولويات** من بين توصيات، مثل:

- توصيات صادرة عن آلية أو هيئة لحقوق الإنسان تُعزز تلك الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني؛
- توصيات تتماشى مع أهداف وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن إدماج متابعتها في خطط عملهم بشكل واقعي ؛
- توصيات ونتائج تشير إلى إحداث تقدم جديد في الترجمة والتطبيق لقانون حقوق الإنسان؛

- توصيات قد يفضل تنفيذها بسبب عدد من العوامل (على سبيل المثال وضعها على سلم أولويات التنفيذ من قبل الدولة؛ ضغط و / أو دعم من قبل المجتمع الدولي؛ توافر موارد) ؛
- توصيات يمكن للمجتمع المدني متابعتها من خلال العمل مع آخرين في ائتلافات؛
- توصيات يمكن قياس تنفيذها من قبل مؤسسات المجتمع المدني؛
- خلافاً لذلك، توصيات قد يتم تجاهلها لعدم اتخاذ إجراء من قبل مؤسسات المجتمع المدني
- توصيات موجهة للمجتمع المدني بعينه (مثل توصيات المقرر الخاص المعني بحال المدافعين عن حقوق الإنسان والموجهة إلى مجتمع المدافعين)

تحديد الأولويات من بين توصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن موضوع عدم التمييز على أساس نوع الجنس والهوية الجنسية

يمكن إيجاز تمرين في ترتيب الأولويات من بين توصيات الاستعراض الدوري الشامل ووضع خطة عمل أولية على النحو التالي.

توصيات الاستعراض الدوري الشامل	تحديد الأولويات	نوع المتابعة وأنشطة أساسية	منظمة/ات مسؤولة وموارد	الإطار الزمني	مؤشرات
تعزيز الحماية القانونية في مواجهة التمييز بغاية تضمين التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي كأسس محظورة للتمييز.	نعم. مدخل مهم إلا أنه قد تتغاضى عنه الحكومة ما لم يتم حثها من قبل عناصر فاعلة في المجتمع المدني والمجتمع الدولي	حشد الدعم. ممارسة الضغط على برلمانيين. المشاركة في صياغة تشريعات. حملة.	منظمات مجتمع ممثلة لمثلي وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا بالشراكة مع غيرها من عناصر فاعلة في المجتمع المدني. جزء من أنشطة متواصلة	الأربع سنوات المقبلة	إدماج التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي كأسس محظورة للتمييز في قانون لعدم التمييز
إطلاق أو الانضمام لحملات إذكاء وعي عامة لتشجيع التسامح اتجاه الأشخاص مثليي، وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا	نعم. انظر أعلاه	المشاركة في حملة. اقتراح استهداف الشباب، والجمهور، ووكلاء إنفاذ القانون. البيئات التي ينبغي استهدافها: المدارس الثانوية؛ والجامعات؛ والنوادي الرياضية؛ ومراكز تدريب الشرطة.	منظمات مجتمع ممثلة لمثلي وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا بالشراكة مع غيرها من عناصر فاعلة في المجتمع المدني. ينبغي تأمين المزيد من الموارد	الأربع سنوات المقبلة	تنفيذ حملة. الفئات السكانية المستهدفة التي تم الوصول لها
الاستمرار في التصدي لعدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي	لا. تمت صياغتها بإبهام شديد				

توصيات الاستعراض الدوري الشامل	تحديد الأولويات	نوع المتابعة وأنشطة أساسية	منظمة/ات مسؤولة وموارد	الإطار الزمني	مؤشرات
مواصلة دعم المؤسسات والسياسات الوقائية المتصلة بقضايا النوع الاجتماعي والتمييز ضد المرأة.	نعم. وينبغي تشجيع الحكومة على دعم مؤسسات المساواة بمزيد من الموارد.	الرصد وحشد الدعم. رصد موارد الميزانية المخصصة للوزارة لتحقيق تكافؤ الفرص. رصد المبادرات المقترحة من قبل الوزارة التي يتخذها المجلس وتنفذها الحكومة	منظمات نسائية بالشراكة مع غيرها من عناصر فاعلة في المجتمع المدني. جزء من أنشطة متواصلة. ينبغي تأمين المزيد من الخبرات حول رصد الموازنة	الأربع سنوات المقبلة	الموارد المخصصة للوزارة لتحقيق تكافؤ الفرص. مقترحات السياسة العامة المقدمة من قبل الوزارة المعتمدة والمنفذة من قبل الحكومة.
تحديد أولويات التنفيذ من بين إصلاحات قانونية حديثة لإلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة امتثالا لاتفاقية سيداو	نعم. لقد حان الوقت ليكون هناك إطارا قانونيا غير تمييزي!	رصد عملية التشريع. جزء من المتابعة لملاحظات سيداو الختامية	منظمات نسائية بالشراكة مع غيرها من عناصر فاعلة في المجتمع المدني. جزء من أنشطة متواصلة	التقرير التالي في ظل اتفاقية سيداو	إلغاء أحكام تمييزية على النحو المحدد في اتفاقية سيداو
اتخاذ تدابير هادفة لردم الفجوة بين أجور النساء والرجال	لا، إلا أنها مدعومة من قبل عناصر فاعلة في المجتمع المدني. تتجاوز قدرة العناصر الفاعلة على المتابعة				

توصيات الاستعراض الدوري الشامل	تحديد الأولويات	نوع المتابعة وأنشطة أساسية	منظمة/ات مسؤولة وموارد	الإطار الزمني	مؤشرات
وضع إستراتيجية مفصلة، بالتعاون مع المجتمع المدني، تحمل رؤية للقضاء على الممارسات الثقافية الضارة والنماذج النمطية التمييزية ضد المرأة	نعم. تم تحديد الأولويات بهذا الشأن من قبل التحالف، وتتوخى التوصية دورا واضحا للمجتمع المدني	المشاركة في تطوير الإستراتيجية	منظمات نسائية بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة	عام واحد	اعتماد الإستراتيجية
تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على عمالة الأطفال، وتحسين التنسيق بين مؤسسات وطنية عديدة العاملة في مجال حقوق الطفل	لا. خارج نطاق أنشطة العناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني				

5.4. رصد التنفيذ

يُعد رصد تنفيذ الدولة لتوصياتٍ أحد الأنشطة الهامة للمجتمع المدني لضمان مساءلة الحكومة. وقد يتألف من بقاء مؤسسات المجتمع المدني على اطِّلاع دائم عما إذا ما قامت الدولة بالمصادقة على معاهدة حقوق إنسان محددة، أو وجهت دعوات لإجراءات خاصة لزيارة البلد، أو اعتمدت قانونا بشأن عدم التمييز، أو القيام بعمليات رصد معقدة تنطوي على جمع وتوثيق كم كبير من البيانات من مصادر مختلفة ومواقع متعددة، أو تحليل معلومات متصلة بمؤشرات ومعايير قياس لفترة محددة من الزمن. وأياً كان نوع الرصد الذي تم إجراؤه، بسيطا أو معقدا، **فمن الضروري أن تكون النتائج دقيقة وموثوقة**. حيث يمكن أن تكون النتائج بمثابة الأساس لحشد الدعم مع الحكومة الوطنية، ويمكن تطويرها كتقارير ترفع لآليات حقوق الإنسان، على سبيل المثال في الدورة الثانية أو الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، لغايات الاستعراض التالي من قبل هيئات المعاهدات، كما هو الحال في الحديث الشفوي لمجلس حقوق الإنسان. ويوفر دليل المفوضية حول رصد حقوق الإنسان[5] إرشادات مفصلة حول منهجية الرصد مثل الجمع، والتحقق، والتحليل، والاستخدام الفعال للمعلومات بهدف تقييم ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقا لهذا التعريف، يجري الرصد على طول فترة ممتدة من الزمن. ويشار أيضا إلى عملية الرصد برمتها على أنها دورة رصد حقوق الإنسان (انظر أدناه).

دورة الرصد

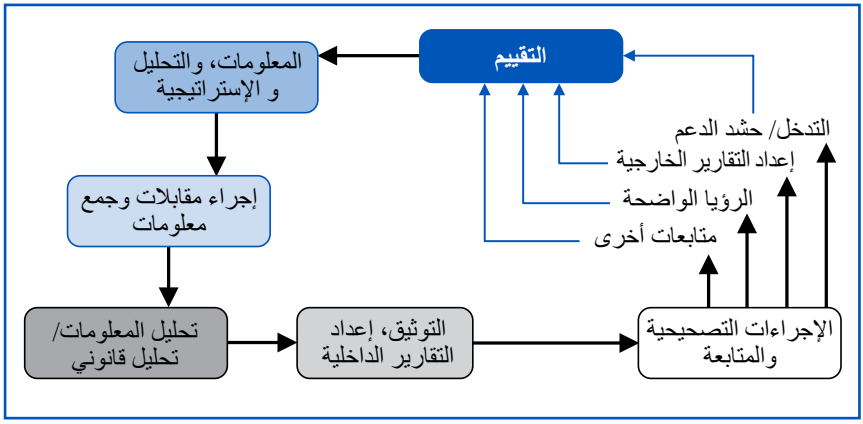

[5] دليل حول رصد حقوق الإنسان (منشورات الأمم المتحدة HR/P/PT/7/Rev.1).

إتاحة إمكانية رصد معلومات ومواد في مراكز اقتراع في هونغ كونغ

تم استعراض الصين، بما في ذلك هونج كونج، من قبل اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/ سبتمبر 2012. وحضر مجموعة من مناصرين ذاتيين ينتمون لمنظمة القوة المختارة كلا الدورتين السابعة والثامنة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بغية تعريف اللجنة بالكيفية التي حافظت فيها حكومتهم على حقوقهم، واستخدموا هذه التجربة في حشدهم للدعم في هونغ كونغ. وتُعد القوة المختارة أول منظمة حشد دعم وعون ذاتي تُدار من قبل أشخاص ذوي قدرات تعلم مختلفة في آسيا وتعد مشاركتهم في جنيف هي المرة الأولى التي يتوجه فيها أشخاص ذوي إعاقات ذهنية للجنة.

وعقب الجلسة السابعة التي اعتُمِدَت فيها قائمة القضايا، قامت منظمة القوة المختارة بالضغط باتجاه إتاحة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية إلى معلومات ومواد في مراكز الاقتراع، و الحق في المرافقة إلى غرف الاقتراع بمعونة شخص من اختيارهم. وكانوا قد التقوا بمسؤولين من مكتب التسجيل والانتخاب في شهر تموز/ يوليو عام 2012 لطرح هذه القضايا، فضلا عن قضية عدم تَيَسُّر التصويت للأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر، واستحالة تصويت الأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات، وحقيقة أن الناس المعرَّفين على أنهم "عاجزين عقليا" جردوا من حقوقهم في التصويت.

أُجريت الانتخابات في أيلول/ سبتمبر عام 2012، وقامت القوة المختارة برصد عدة جوانب من الانتخابات. ووجدوا أن مواقع الانتخابات على الشبكة العنكبوتية لم تكن متاحة الوصول، حيث أنهم مضطرون للانتظار لفترات طويلة للولوج لدليل التصويت 'سهل القراءة' في مراكز الاقتراع، وشعروا في بعض الأحيان أن المساعدة التي قُدمت في مراكز الاقتراع لا تحترم استقلاليتهم وخصوصيتهم بشكل تام.

وتمثلت أحد النتائج الإيجابية للمشاركة في عملية استعراض اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تعبئة منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة وعناصر فاعلة في المجتمع المدني لتوحيد القوى في ائتلاف من شأنه أن ساعد في تعميم قضايا الإعاقة في نطاق مجتمع مدني أوسع. كما عملت هذه المنظمات في هونغ كونغ معا للمساهمة في رفع تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان حول قائمة القضايا بشأن هونغ كونغ والتي أثاروا فيها أيضا حقوقهم في المشاركة السياسية بغية زيادة الضغط على الحكومة لإجراء التغييرات اللازمة لصالح مشاركتهم المتكافئة.

استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد التنفيذ

يمكن استخدام مؤشرات كمية ونوعية، تستند على منهجيات سليمة وشفافة، لرصد التنفيذ للتوصيات.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون تاريخ إدخال القانون حيز التنفيذ ونطاق تغطيته مؤشران للتحقق من تنفيذ توصية لاعتماد قانون بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

وقد تكون هناك توصية أخرى في هذا المجال "مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على خدمات منع حمل آمنة وبأسعار ميسورة في جميع أنحاء البلاد".

ويتيح مؤشر نسبة النساء أو شركائهم الذين يستخدمون وسائل منع الحمل المجال أمام أصحاب المصلحة لتقييم درجة التنفيذ. حيث تصدر بيانات بشأن استخدام وسائل منع الحمل من قبل شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة باستخدامها لمسوحات تمثيلية على الصعيد الوطني.

وعند القيام بجمع بيانات للمؤشرات، فمن المهم أن يكون لدينا بيانات مفصلة لتسجيل الجوانب التمييزية لوضع ما. وفي قائمة غير حصرية واعتمادا على ما هو متصل ومجدي في كل سياق، يمكن أن تصنف المؤشرات على أُسسٍ من العرق، أو اللون، أو الجنس، أو العمر، أو اللغة، أو الدين، أو وجهة النظر السياسية أو غيرها ، أو الأصول القومية أو الاجتماعية، أو الممتلكات، أو الميلاد، أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو الحالة الصحية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، أو التوجه الجنسي، أو الحالة المدنية أو السياسية أو غيرها. وبمجرد تحديد المؤشرات ذات الصلة، فمن المفيد وضع معايير قياسٍ لإجبار الدول على الالتزام والوفاء بالتوصيات.

ويعد كل من **الراصد الاجتماعي**[6] و**مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**[7] من المنظمات ذات الخبرة الواسعة في استخدام مؤشرات لمتابعة توصيات[8].

6.4. اغتنام الفرصة

يمكن في كثير من الأحيان لاستعراضِ وضع حقوق الإنسان في بلد ما من قبل آلية حقوق إنسان تتبع الأمم المتحدة أو لزيارة صاحب ولاية مكلف بإجراء خاص توليدَ زخمٍ، مثل:

- اهتمام وسائل الإعلام بوضع حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق؛
- انفتاح سلطات الدولة لمعالجة بعض مشاكل حقوق الإنسان على المستويين المركزي أو المحلي؛
- استعداد محاورون جدد في الحكومة للدخول في حوار مع المجتمع المدني؛

6 www.socialwatch.org

7 www.cesr.org

8 لمزيد من التوجيه بشأن المؤشرات، انظر مؤشرات حقوق الإنسان- دليل بشأن التدابير والتنفيذ (منشورات الأمم المتحدة، HR/PUB/12/5).

- حماس متجدد لاتخاذ تدابير من أجل النهوض بحقوق الإنسان؛
- تقديم إيضاحات من قبل الإرادة السياسية بشأن اعتماد تشريع يتوافق مع معايير حقوق الإنسان؛
- إتاحة موارد جديدة للعمل في مجال معين؛
- تشكيل أو تعزيز شراكات أو ائتلافات من أجل الاستعراض.

يمكن لعناصر فاعلة في المجتمع المدني أن تلعب دورا حاسما سواء في توليد الزخم تجاه أنشطة آليات حقوق الإنسان أو في اغتنام مثل هذه الفرص، على حد السواء، لتعزيز استراتيجياتٍ لتحسين حماية حقوق الإنسان.

7.4. تشكيل ائتلافات والعمل معها

عادة ما تثمر المشاركة في عمل آليات لحقوق الإنسان عبر ائتلافات لعناصر فاعلة في مجتمع مدني عن نتائج إيجابية. وتشمل الأمثلة على ذلك:

- رفع تقارير أكثر شمولية لآليات حقوق الإنسان، مع رفع إمكانية عكس التوصيات للأولويات التي حددها الائتلاف.
- تقسيم العمل فيما بين المنظمات الأعضاء في الائتلاف وفقا للتخصص، والموارد والخبرات، مما ينجم عنه مشاركة ومتابعة أكثر فاعلية (على سبيل المثال، ستركز بعض المنظمات على حشد الدعم أو إذكاء الوعي، وأخرى على رصد، وجمع، وتحليل البيانات، بما فيها البيانات والمعلومات التقنية، وتقدم غيرها الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمساعدة في إيصال أصواتهم وشهاداتهم).
- علاقات عمل، وتعاون، وتضامن مُحسَّنة فيما بين عناصر فاعلة. ويعدُّ هذا الأمر هاما بشكل خاص عند احتمالية وقوع عناصر فاعلة تحت طائلة التهديد.
- تنامي تأثير ومصداقية الائتلاف في ظل وحدة الرسالة والهدف إزاء آليات حقوق الإنسان، وسلطات الدولة، وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل، بعثات دبلوماسية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان).
- جذب عناصر فاعلة صغيرة المزيد من الانتباه عند طرح قضاياهم من خلال ائتلافات.

ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني يحرز تقدما في مجال منع التعذيب من خلال الاستعراض الدوري الشامل في الفلبين

شارك فريق العمل الطبي في إعداد التقرير المشترك لمنظمات المجتمع المدني لغاية الاستعراض الدوري الشامل بشأن الفلبين. وقبل أن يُجرى الاستعراض في شهر أيار/ مايو 2012، نظم أعضاء ائتلاف منظمات في المجتمع المدني اجتماع إحاطة دبلوماسي في مانيلا، حضره ما يقرب من عشرون سفارة. وفي جنيف، أجرى الائتلاف 16 لقاءا مع بعثات دبلوماسية لإذكاء الوعي حول شواغلهم. " لقد كنا قادرين على نقل شواغلنا ذات الأولوية بطريقة محدَّدة وموجزة، وتفريغها في صحيفة وقائع مؤلفة من ورقة واحدة لكل قضية على حدا"، قال أعضاء في الائتلاف. "إن القيمة العظيمة للعمل في ائتلاف مؤلف من مؤسسات المجتمع المدني والمتمثلة في تقديم التقرير والتأثير على الحكومات في عملية الاستعراض الدوري الشامل أسفرت عن توصيات أكثر صلةً. مما سهل أيضا المتابعة ومشاركتنا الفعالة مع الحكومة للعمل على تنفيذها".

ويستخدم الآن فريق العمل الطبي والائتلاف ضد التعذيب- الفلبين توصيات الاستعراض الدوري الشامل لتدعيم أعمالهم لمنع التعذيب. "نحن نستخدم توصيات الاستعراض الدوري الشامل في أعمال رصدنا وفي أنشطتنا لحشد الدعم مركزين على زيادة وضوح الرؤية العامة لجوانب طبية للتعذيب، بما في ذلك توثيق يستند إلى بروتوكول اسطنبول واستحداث برامج إعادة تأهيل لناجين من التعذيب وأسرهم. إن لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل آثارا مضاعفة في بناء قدرات حركة منع التعذيب في الفلبين " هذا ما اختتم به ممثل لفريق العمل الطبي.

خارطة طريق لتنفيذ توصيات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سويسرا

شرع ائتلاف سويسرا الرومانديه المعني بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بمتابعةٍ للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الشأن السويسري. حيث دعت اللجنة مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في المجالات المختلفة المنعكسة في الملاحظات الختامية للإسهام بتقديم توضيح لما قد يلزم لغاية تنفيذ كل توصية من التوصيات. وقد تم ترجمة كافة المُدخلات إلى مبادئ توجيهية ملموسة تم تقاسمها ونقاشها مع مسئولين حكوميين في مناقشات المائدة المستديرة.

وبينما تُظهر التجربة أن العمل مع ائتلافات قد أدى إلى نتائج جيدة في العموم، إلا أن، دروس مستفادة من ممارسات سابقة حدَّدت أيضا بعض من التحديات العامة، من بينها:

- الموارد والوقت الذي تتطلبه أعمال التنسيق.
- الاتفاق على الأولويات والأدوار.

- الحفاظ على الزخم والإدراك للغاية من الائتلاف.
- قد ينطوي توافق الآراء على إضعاف لبعض القضايا.

مكافحة التمييز العنصري في اليابان

تم تشكيل شبكة اليابان للمنظمات غير الحكومية للقضاء على التمييز العنصري (شبكة ERD) في عام 2007 في أعقاب زيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية ، والتمييز العنصري، ورُهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام 2005. وبدعم من الحركة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنصرية، واصلت الشبكة العمل لتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري في اليابان. وقدمت الشبكة تقرير ظلٍ إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن اليابان. وفي شباط/ فبراير 2010، حضر مندوبون من الشبكة الدورة وقاموا بتنظيم إحاطة إعلامية للجنة. واستنادا إلى الملاحظات الختامية للجنة، عقدت الشبكة سلسلة من المشاورات مع الحكومة ونظمت ورش عمل لأعضاء برلمانيين في الفترة ما بين آب/أغسطس 2010 وحزيران/يونيو 2012. "أتاحت لنا هذه الأنشطة المجال لتعزيز مهاراتنا في حشد الدعم على الصعيدين الدولي والوطني. كما أنها عززت أيضا علاقتنا التعاونية " قال عضو في الشبكة. "كما أتاحت لنا هذه التجربة أيضا المجال لتحديد وسائل الإعلام كنطاق آخر نريد أن نكون أكثر نشاطا فيه. فكلما زاد اهتمام وسائل الإعلام بالكيفية التي تَستعرض فيها آليات دولية وضع حقوق الإنسان في اليابان سيكون هذا مفيدا على الأكيد".

8.4. الشراكة

يتمتع العمل مع شركاء على المتابعة وتنفيذ حقوق الإنسان بقيمة إستراتيجية.

وقد أظهرت تجربة سابقة أن المشاركة في عمليات حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة قد تفتح فرصا لشراكات جديدة وتعاون فيما بين مؤسسات المجتمع المدني. ويمكن لاغتنام هذه الفرص وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الشراكات التي تؤدى إلى مضاعفة النتائج. ويُعدُّ تنوع الشركاء، عند تشكيل شراكات، أمرا ضروريا لضمان أخذ كافة وجهات النظر بالحسبان.

ويمكن أن يتم العمل مع الشركاء على عدة مستويات: فقد يتشارك بعضهم بنفس الأهداف، وقد يمتلك غيرهم موارد ومهارات محددة أو شبكة واسعة من الاتصالات؛ وقد يكون آخرون مسئولين رئيسيين أو يمكنهم التأثير عليهم. ويعد تحديد الفاعلين الرئيسيين ونوع المساهمة التي يمكن أن يقدموها، بما في ذلك المخاطر والتهديدات، الأساس لتطوير إستراتيجية، وتحديد الأدوار. و في قائمة غير حصرية، تتمتع عناصر فاعلة بخبرة في مختلف أشكال الشراكة والتعاون مع:

- مؤسســات مجتمع مدني على مستويات مختلفة وفي مجالات مواضيعية مختلفة- من منظمات محلية إلى مؤسسات وطنية ودولية؛
- جهات مانحة ومجتمع دبلوماسي؛
- وسائل إعلام؛
- اتحادات نقابية عمالية وجمعيات مهنية؛
- شبكات مواضيعية؛
- هياكل دولة، بما في ذلك برلمانات ولجان برلمانية ذات صلة؛
- مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان؛
- منظمات دولية وإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة والوجود الميداني للمفوضية الســامية لحقوق الإنسان؛
- مؤسسات أكاديمية؛ و
- آليات حقوق الإنسان.

تعبئة الشركاء لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في نيبال

في نيبال، قامت منظمة إنقاذ الطفل بتدريب 138 مؤسسة المجتمع المدني على الاستعراض الدوري الشامل. وقامت بدعم تقارير أصحاب المصلحة ونسقت جهود حشد الدعم على الصعيدين الوطني والدولي. ونتيجة لذلك، كان هناك 34 توصية حول حقوق الطفل في الوثيقة الختامية للاستعراض الدوري الشامل، قبلت حكومة نيبال بـ31 توصية من بينها.

وقامت منظمة إنقاذ الطفل ببناء إستراتيجيتها لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل في إطار تعبئة مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم شبكات المجتمع المدني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسفارات، ووسائل إعلام، لتعزيز الملكية الوطنية لعملية الاستعراض الدوري الشامل وتقوية المشاركة والمساءلة.

وكان للاستعراض الدوري الشامل دورا محوريا في جمع عناصر فاعلة في مجتمع نيبال المدني حول جدول أعمال مشترك. وقد تم استخدام مزيج من اجتماعات حشد دعم ثنائية وجماعية رفيعة المستوى مع مسئولين حكوميين وسفارات، ورفع مستوى الوعي عبر وسائل الإعلام، شملت مقابلات تلفزيونية ومقالات صحفية حول الاستعراض الدوري الشامل.وكان لربط الاستعراض الدوري الشامل بأحداث معينة تتعلق بالأطفال، مثل اليوم العالمي لحقوق الطفل، تأثيرا فعالا في توليد اهتمام وسائل الإعلام بشكل خاص.

وكان لمنظمة إنقاذ الطفل، بالتعاون مع ائتلافات وطنية معنية بحقوق الطفل، دورا أساسيا في تشجيع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتشمل رصد ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل في إطار ولايتها. وكان للجنة الوطنية دورا حيويا في ضمان توافر معلومات رسمية معتمدة وموثوقة بشأن وضع التنفيذ.

ونتيجة لجهود المتابعة المنسقة، فإن التوصية رقم 108.4 من الاستعراض الدوري الشامل التي تدعو إلى "المصادقة على تشريع سياسة الطفل الذي طال انتظاره، بما في ذلك قانون حقوق الطفل، وقانون التعليم، وسياسة حماية الطفل، والمعايير الدنيا لدور رعاية الطفل" نُفِّذت جزئيا. فقد تم اعتماد كل من سياسة وطنية للطفل ومعايير شاملة لدور رعاية الأطفال في عام 2012. هذا وصادق مجلس الوزراء أيضا على مشروع قانون حقوق الطفل.

ويمكن عرض خارطة العمل مع شركاء من خلال رسم تخطيطي. على سبيل المثال، يمكن توضيح تجربة نيبال الواردة أعلاه بهذا المخطط.

تعبئة شركاء بشأن حقوق الأطفال في نيبال

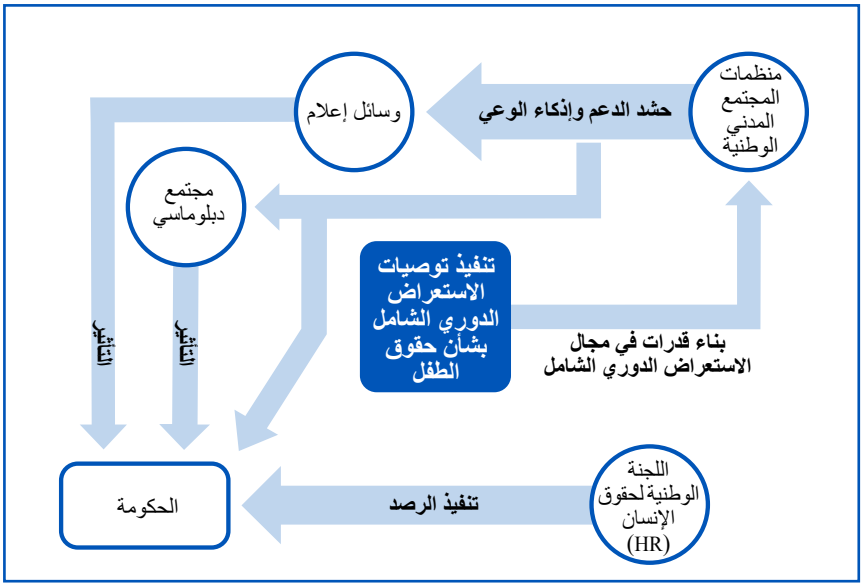

9.4. نشر المعلومات وإذكاء الوعي

إن نشر المعلومات وإذكاء الوعي بنتائج وتوصيات آليات حقوق الإنسان هي وسائل مفيدة في تعزيز تنفيذ التزامات الدولة بشأن حقوق الإنسان.

وفي كثير من الحالات، يصبح التنفيذ ممكنا لأنه يصبح المزيد والمزيد من أصحاب الحقوق على دراية بالحقوق التي يستحقونها ويطالبون بها، أو لأن السلطات المعنية تدرك ما هي التدابير المتوقعة منها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.إن ردم أو تقليص فجوات المعرفة بحقوق الإنسان عبر زيادة الوعي ونشر المعلومات بشأن حقوق الإنسان لوسائل فعالة لتعزيز التنفيذ.

ومن المفيد نشر النتائج والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، من خلال ترجمتها إلى لغات محلية ولصالح أشكال مختلفة من وسائل الإعلام وحملات وسائط الإعلام الاجتماعي. ويَنبغي دوما إتباع الطرق التي من شأنها أن تسهل إتاحة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المواد والمعلومات في خطط النشر.

الانتفـاع من "قانون الوصول إلى المعلومـات" لتعميم توصيات اللجنة الفرعية لمنع التعذيب للبرازيل

فـي أول زيـارة لهـا إلـى البرازيـل فـي عـام 2011، أجـرت اللجنـة الفرعيـة لمنـع التعذيـب عمليـة تفتيـش حـول وضـع التعذيـب وسـوء المعاملـة فـي مرافـق الاحتجـاز فـي البـلاد. ثـم أعـدت اللجنـة الفرعيـة تقريـرا إلـى حكومـة البرازيـل مـع توصيـات بشـأن ممارسـة التعذيـب فـي البـلاد. ووفقـا للبروتوكـول الاختيـاري لاتفاقيـة مناهضـة التعذيـب وغيـره مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينـة (البروتوكـول الاختيـاري)، يُعمَّـم التقريـر فقـط إذا مـا قـررت الحكومـة أن تفعـل ذلـك. وعلـى الرغـم مـن مطالـب المجتمـع المدنـي، ظـل التقريـر سـرياً.

وفـي مايـو 2012، صادقـت البرازيـل علـى قانـون الوصـول إلـى المعلومـات العامـة. وفـي ذات اليـوم الـذي دخـل فيـه القانـون حيـز التنفيـذ، تقـدم تجمـع حقـوق الإنسـان بدعـوى يطالـب فيهـا الحكومـة البرازيليـة بتعميـم تقريـر اللجنـة الفرعيـة وتسـهيل الوصـول إليـه. وضمـن المهلـة المنصـوص عليهـا بموجـب القانـون، ردت الحكومـة البرازيليـة، وقامـت بنشـر التقريـر والتوصيـات، بمـا فـي ذلـك ترجمتهـا للغـة البرتغاليـة، علـى الموقـع الشـبكي لـوزارة حقـوق الإنسـان.

اعتبـر التجمـع أن تعميـم تقريـر اللجنـة باللغـة الوطنيـة أمـر أساسـي. ولـولا هـذه الجهـات الفاعلـة فـي المجتمـع المدنـي وأصحـاب المصلحـة الآخريـن لـم يكـن بالإمـكان رصـد تنفيـذ توصيـات اللجنـة الفرعيـة . "لقـد كانـت هـذه أيضـا خطـوة أساسـية لرفـع مسـتوى الوعـي حـول الوضـع الخطيـر بشـأن ممارسـة التعذيـب فـي البـلاد. آخذيـن بعيـن الاعتبـار أن اسـتمرار التعذيـب فـي البرازيـل هـو نتيجـة مباشـرة لعـدم وجـود سياسـات وقائيـة فعالـة وعلـى رأسـها غيـاب مسـائلة المرتكبيـن، فقـد كان قانـون الوصـول إلـى المعلومـات طريقـةً فعالـةً لضمـان إتاحـة تقييـم اللجنـة الفرعيـة ، ويمكـن الآن اسـتخدامه لمكافحـة التعذيـب مـن قبـل جميـع أصحـاب المصلحـة ذوي الصلـة علـى نطـاق واسـع "، هكـذا علـق التجمـع.

البث عبر الشبكة العنكبوتية لدورة لجنة مناهضة التعذيب في أيرلندا

في عام 2011، أعد المجلس الايرلندي للحريات المدنية ومنظمة ائتمان الإصلاح الجنائي الأيرلندي تقرير ظل مشترك في الظهور الأول لأيرلندا أمام لجنة لمناهضة التعذيب. نظم المجلس والائتمان الأيرلنديين أول بث حي لجلسة من جلسات اللجنة، إلى جانب المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، والتي عرضت من قبل عدد من عناصر فاعلة وهيئات قانونية في أيرلندا.

"لقد قمنا بنشر تقرير الظل وتوصيات اللجنة على نطاق واسع، وحصلنا على تغطية في جميع الصحف الرئيسية والإذاعة. ولقد أفاد تقرير الشؤون العامة بأن وقت الذروة كان عند مشاهدة الأيرلنديين لموقع البث الشبكي الخاص بنا. لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يرى فيها الجمهور الايرلندي هيئة معاهدات الأمم المتحدة أثناء عملها" هذا ما علقه ممثل عن المجلس الأيرلندي للحريات المدنية.

وقد ساهم ظهور ايرلندا أمام اللجنة والتوصيات التي تلت ذلك إلى إحداث تغيير تدريجي في أيرلندا. فقد كان إصلاح السجون الملف السياسي الأشد وطأة وشُكلت مجموعةِ مراجعةِ إستراتيجية العقوبات[9]. وطالبت اللجنة بمتابعة 4 توصيات على وجه التحديد في غضون 12 شهرا، بما فيها فشل الدولة في التحقيق الفعال بشأن احتجاز النساء في مغاسل المجدلية. وفي شهر شباط/ فبراير عام 2013، تم نشر **تقرير رسمي** يتضمن تورط الدولة في مغاسل المجدلية[10] ومنذ ذلك الحين، أصدرت الدولة اعتذارا رسميا لنساء المجدلية ويجري العمل حاليا على تقديم خطة للتعويض.

البث عبر الشبكة العنكبوتية ومقاطع الفيديو

يتم بث دورات مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل بشكل حي ومسجَّل من قبل **تلفزيون الأمم المتحدة على الشبكة العنكبوتية**[11]. ويجوز للمجتمع المدني تسجيل جلسات هيئات المعاهدات وبثها عبر الشبكة العنكبوتية. وتقوم مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من جنيف مقرا لها بتنسيق بث جميع دورات هيئات المعاهدات عبر الشبكة العنكبوتية على الموقع الإلكتروني www.treatybodywebcast.org.

وتتاح العديد من **مقاطع الفيديو** التي أنتجها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني ووسائط الإعلام الاجتماعي الخاصة بالمفوضية.

---

9 بدعوة من وزير العدل والمساواة والدفاع، ضمت مجموعة مراجعة إستراتيجية العقوبات 12 خبيرا يمثلون القضاء، والشرطة، و خدمات المراقبة، ومسئولي السجون. قدمت المجموعة توصيات بشأن تعزيز نظام عقوبات مبدئي ومستدام، بما في ذلك احترام التزامات أيرلندا الدولية. لمزيد من المعلومات انظر **http://www.justice.ie**

10 للولوج إلى التقرير عبر **http://www.justice.ie/en/JELR/Pages/MagdalenRpt2013**

11 **http://webtv.un.org/**

12 للولوج إلى موقع المفوضية بشأن وسائط الإعلام الاجتماعي **www.ohchr.org**

10.4. حشد الدعم

يمكن تعريف حشد الدعم في مجال حقوق الإنسان بالتواصل الذي يهدف إلى تحسين تنفيذ حقوق الإنسان. وتقوم رسائل حشد الدعم **الفعالة** بالإبلاغ عن أوضاع وشواغل حقوق الإنسان؛ وتهدف **لإقناع** آخرين **لدفعهم باتجاه العمل.**

سمات رسائل حشد الدعم الفعالة في مجال حقوق الإنسان:

- تستند إلى وقائع وأرقام مُثبَتة
- تحتوي على أمثلة من واقع الحياة، و إنسانية
- بسيطة وموجزة
- تستخدم لغة مناسبة (تُوظِّف خطاب حقوق الإنسان عوضا عن البلاغة السياسية، وتتجنب اللغة المسيئة)
- تُنقل بواسطة رسول يتسم بالمصداقية
- تتضمن دعوة واضحة للعمل
- مُصمَّمة للجمهور المُستهدف
- تَستبق الحُجج المضادَّة

تُلبي نتائج وتوصيات آليات حقوق الإنسان العديد من هذه السمات. وتقوم عناصر فاعلة في مجتمع مدني بتحديد وترتيب الأولويات من بين النتائج والتوصيات لجعل حشدهم للدعم أكثر فاعلية.

حشد الدعم وإذكاء الوعي ورصد مشاركة أشخاص ذوي إعاقة في الانتخابات في تونس

تشمل الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2011 بشأن تونس عدة توصيات تتعلق بالإصلاح الديمقراطي في البلاد وترمي إلى ضمان شمول الأشخاص ذوي الإعاقة عند صياغة الدستور الجديد وأنهم قادرون على ممارسة حقهم في التصويت والمشاركة في الحياة العامة على أساس من المساواة مع الآخرين.

وعقدت المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي منظمة تتألف من أشخاص ذوي إعاقة، أُسست في أعقاب الثورة، عددا من ورش العمل لرفع مستوى الوعي في مختلف المناطق بغية تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الانتخابات المقبلة. وكان العديد من أعضائها مراقبي انتخابات رسميين مما أتاح المجال أمام المنظمة لمراقبة ممارسات أكثر من 100 مركز اقتراع في البلاد بشكل مباشر بهدف تقييم مدى احترام معايير إتاحة إمكانية الوصول علاوة على قياس مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.

وفي أعقاب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، المكلف بصياغة الدستور التونسي الجديد، كانت المنظمة قد اتخذت إجراءات لحشد الدعم مع المجلس التأسيسي للتأكد من تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدستور. واستندت المنظمة في حشدها للدعم على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في جلستها وانخرطت مع أعضاء أفراد في اللجنة، وصاغت مسودة نص قانوني لإدراجه المحتمل في الدستور.

حشد الدعم لأجل سلطة قضائية مستقلة في جواتيمالا

زار المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين جواتيمالا أثناء فترة انتخاب محكمة العدل العليا. وأثناء عملية انتخاب المدعي العام، التي أعقبت انتخاب القضاة، وكجزء من إجراءاتهم لحشد الدعم، قامت مؤسسات المجتمع المدني بتوفير مرجعية واسعة النطاق لتقرير المقرر الخاص، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الاستقلالية، والشفافية، والتفوق المهني. وأسهم مكتب المفوضية في جواتيمالا بمجموعة من المعايير الدولية القابلة للتطبيق، بما في ذلك توصيات المقرر الخاص. واستخدمت عناصر فاعلة في المجتمع المدني هذه المجموعة لتعزيز حشدهم للدعم عند التَّرشيح للّجان بحيث أوصت بالمرشحين الأكثر تأهيلا لمنصب المدعي العام. هذا واستخدمت المؤسسات هذه التوصيات في تصريحات علنية ساعية لإحداث تغييرات في التشريعات وباتجاه مزيد من المساءلة من قبل السلطات فيما يتعلق باستقلال السلطة القضائية.

11.4. بناء وتعزيز القدرات

قـد تشـير نتائج وتوصيات آليات حقوق الإنسـان إلى قدر واسـع من الفجـوات في القدرات ضمن سـلطات دولة ما أو مؤسسـات المجتمع المدني، مما يحدُّ من قدراتها على تنفيذ حقوق الإنسـان. وفـي بعض الأحيـان، لا تحدد توصيات فجوات فقط، بل أنها تشـّجع أنشـطة بناء قدرات لعلاجها. وفي بعض الحالات، قد تكون عناصر فاعلة في وضع جيد لسـد أو تقليص هذه الفجوات ويتمتع العديد منها بتجارب وخبرات في التدريب في مجال حقوق الإنسان لكل من مؤسسات المجتمع المدني أو سلطات الدولة على حد السواء.

وقـد تعكـس التوصيات فجوات تم رأبها بالفعل من خلال أنشـطة بناء القدرات نُفِذت على يد مؤسسـات المجتمع المدني. وفي مثل هذه الحالات، تشـدد توصيات على الأهمية لإجراءاتٍ يتخذهـا مجتمـع مدني ودوره في بنـاء القدرات. وفي حالات أخرى، قد تشـير توصيات إلى فجـوات لا تعالجها برامج راهنة. وسـيقوم المجتمع المدني منخـرط في عملية المتابعة بتقييم الجدوى من القيام بمزيد من أنشطة بناء القدرات من خلال:

- تقييـم مـا إذا كان وضـع العناصر الفاعلة جيدا لتقديم أنشـطة بناء قـدرات من حيث الخبرة اللازمة، والموارد المتاحة والأثر المتوقع. ويعد تحليل الكيفية التي سـتتواءم بهـا أنشـطة بناء قدرات جديدة مـع أولويات العناصر الفاعلـة ونماذج خطط عملها جزءا من هذا التقييم؛
- إجراء تقييم احتياجات للمؤسسات والمنظمات المستهدفة، بما في ذلك مدى استعدادها لتخطي فجوات القدرات ضمن رؤية تحسين تنفيذ حقوق الإنسان؛ و
- تحليل أوجه التكامل مع برامج بناء قدرات أخرى، والقيمة المضافة للأنشطة جديدة، وأثرها واستدامتها.

لقـد أظهـرت التجربة انفتاح سـلطات الدولة فـي الغالب فضلا عن المؤسسـات على برامج بنـاء القـدرات، إلا أن هذا لا يحقق النتائج المرجوة بشـكل تلقائي. فقد تحدث إخفاقات نتيجة لمحدودية الاسـتعداد للتغيير، أو ارتفاع مسـتويات إعادة التنظيم بين أوسـاط المستفيدين، أو قصور في تصميم أنشـطة بناء القدرات (على سـبيل المثال، عدم الاستدامة، أهداف مبهمة، وتمتع المسـتفيدون بمسـتويات معرفة متباينة إلى حد بعيد) أو مزيج من هذه العوامل. يجب تقييم هذه المخاطر بعناية عند تصميم برامج بناء القدرات، وقياس الأثر عند تقييم النتائج.[13]

[13] للحصول على إرشـاد بشـأن التقييم لتدريب حقوق الإنسـان، أُنظر تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان (منشورات الأمم المتحدة، HR/P/PT/18).

رفع مستوى الوعي وبناء القدرات لدى قوات الأمن لمحاربة العنف الجنسي في ساحل العاج

في أعقاب الاستعراض الدوري الشامل لساحل العاج في عام 2009، استخدمت منظمة إقصاء- SOS غير الحكومية التوصيات لتطوير خطة عمل، مع تركيز أولي على بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لدى الشرطة والعسكر. "قمنا بتنظيم ورشتي عمل حول توصيات الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق المرأة"، أوضحت رئيسة المنظمة. "لقد كانت فرصة لتقييم وضع تنفيذ تلك التوصيات مع بعض الجهات الرئيسية الفاعلة، مثل وزارة التضامن والأسرة والمرأة والطفل؛ ووزارة العدل؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة". وأعقب ذلك حملة تعبئة اجتماعية ضد العنف الجنسي، التي كانت كذلك أحد توصيات الاستعراض الدوري الشامل. "لقد منحتنا الحملة الفرصة لجمع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، ووزاراتي التضامن والعدل وكذلك المجتمعات حيث كانت تجرى الحملة".

12.4. إدماج منظور النوع الاجتماعي في أنشطة المتابعة

يمكن للأسئلة التالية المساعدة في دمج قضايا النوع الاجتماعي عند **تحديد الأولويات** من بين أنشطة المتابعة:

- هل تؤثر التوصيات ذات الأولوية وأنشطة المتابعة ذات الصلة بشكل أكبر على النساء و/ أم الرجال؟
- كيف يتم تضمين منظور النوع الاجتماعي في التدخل ذو الأولوية؟ من خلال أنشطة محددة خاصة بمنظور النوع الاجتماعي و/ أم من خلال نشر لمنظور النوع الاجتماعي؟
- هل يتعرض بعض أصحاب الحقوق لتمييز متعدد الأشكال؟ هل ستتناول أنشطة المتابعة وضعهم؟
- هل تهدف الأنشطة المخططة إلى تمكين أصحاب الحقوق ومحاربة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة؟
- هل تم التشاور مع مختلف أصحاب الحق لوضع الأولويات من بين التدخلات؟

عند **تنفيذ** أنشطة المتابعة:

- جمع ورفع تقارير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وغيرها من عناصر الاختلاف، مثل السن، والعرق، والإعاقة، أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وما إلى ذلك؛

- عندمـا لا تكـون المعلومات المحددة بناءا علـى النوع الاجتماعي متاحـة، أَقرَّ بتلك الفجوة بوضوح عند رفع التقرير؛
- عند تنظيم أحداث، وتدريب، وأنشـطة بناء القدرات: تحقّق من التوازن بين الجنسين في المشـاركة وفي أوسـاط المدربين أو الموارد البشـرية، ومن بيئة تراعي الفروق بين الجنسـين (المكان، الإطـار الزمني)، ومحتويات وأسـاليب تراعي الفروق بين الجنسين؛
- إجراء تحليل منهجي للنوع الاجتماعي؛
- العمل مع شركاء يراعوا الفروق بين الجنسين؛
- في أنشـطة حشـد الدعم وإذكاء الوعي: ضمِّن رسـائل حول المسـاواة بين الجنسين واستخدم لغة وصور تراعي الفوارق بين الجنسين.

13.4 عكس الإدماج والتنوع وإتاحة إمكانية الوصول

عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المتابعة:

- كُن شموليا في إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة؛
- تحقَّق من تلبية تنوع وجهات النظر وعكسها في أنشطة المتابعة؛
- خُذ بعين الاعتبار إتاحة إمكانية المشاركة من قبل أشخاص من خلفيات متنوعة، بمن فيهم من أقليات وأشخاص ذوي إعاقة، واتخذ خطوات تتيح إمكانية وصول أشخاص ذوي إعاقة إلى السجلات والموارد.

14.4. استخدام توصيات في المساعي القانونية والتقاضي

تَدعم عناصر فاعلة عديدة أفرادا وجماعات تُطالب بحقوقها عبر آليات قضائية أو شبه قضائية على المستويات وطنية وإقليمية ودولية. وقد يتضمن هذا الإسناد القانوني للمتظلمين، وآراء خبير قانوني، وبناء قدرات قضاة، وأعضاء نيابة عامة، ومحامين، وممارسين قانونيين بغية تطبيق قانونٍ لحقوق الإنسـان، أو تشجيع اسـتخدام قانون دولي في مجال حقوق الإنسان من قبل نُشطاء ومحاكم على حد السواء.

ويمكن لاسـتخدام وتشجيع اسـتخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان في الإجراءات القضائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية تعزيز فقه حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يمكن لتفسير أحكامِ معاهدةٍ وردت في التعليقات العامة لهيئات المعاهدات، أن تسلط الضوء على ما ينطوي عليـه حـق معين ويمكن أن تنظر فيه محكمة وطنية لحسـم قضايـا. وبالمثل، يمكن أن تُعزز مطالبات أصحاب الحقوق من خلال الإشارة إلى توصيات محددة لآليات حقوق الإنسان.

المطالبة بأن تتاح إمكانية الوصول إلى الأدوية الشاملة في كينيا

قضى حكم تاريخي للمحكمة العليا في كينيا، في 20 نسيان/ أبريل 2012، بأن أجزاء من قانون مكافحة التقليد لعام 2008 لا ينطبق على الأدوية الشاملة - وبالتالي الحفاظ على فرص الحصول على العلاج بأسعار ميسرة. ورفعت القضية من قبل ثلاثة أشخاص يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية. وقامت منظمة KELIN، وهي منظمة لحقوق الإنسان تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا الشرقية، بتقديم دعم بحثي لمحامي الملتمسين الرئيسي. وطَعَنت القضية، المستمرة منذ عام 2009، في الحيثيات لقانون مكافحة التقليد لعام 2008، مما هدَّد استيراد الأدوية الجنسية، بما في ذلك مضادات الفيروسات الرجعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ورفع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الصحة ملخص صديق المحكمة، الذي نقل بإسهاب في الحكم.

وفي حكمها، قضت القاضية في المحكمة العليا نجوجي بأنه ينبغي ألا تتخطى الملكية الفكرية الحق في الحياة، والحق في الصحة والحق في الكرامة الإنسانية المُجملة في دستور كينيا. وبالتالي لن يكونوا بإمكان أصحاب براءات الاختراع استخدام المادة القانونية لمنع استيراد أدوية جنسية بشكل مشروع، الأمر الذي كان يخشاه الملتمسين[14].

15.4. تقاسم النتائج لإجراءات متابعة وممارسات جيدة

قد يُنظر لقانون حقوق الإنسان الدولي وما يتصل به من آليات على أنه بمنأى عن واقع أصحاب الحق. فكيف يمكن لتوصيات خبراء مستقلين في جنيف التأثير على حياة أناس عاديون؟ كيف يمكن أن تؤثر لتحسين سلوك المسؤولين الذين قد يكونوا غير مدركين لماهية هيئة معاهدة ما أو ما يقوم به مقرر خاص؟ إلى أنه يمكن إحداث تغيير وهو يحدث- بسبب إجراءات المتابعة لمجتمع مدني في كثير من الحالات.

إن تَوثيق وتَقاسم ونَشر نتائج إجراءات متابعةٍ وممارساتٍ جيدة يُلهم الآخرين للمشاركة، ولتكرار ومُوائمة تجاربٍ مع سياقهم وأولوياتهم الخاصة. هذا وتُثَمَّن أيضا التغذية الراجعة بشأن الأثر لآليات حقوق الإنسان بشكل كبير من قبل خبراء يعملون لصالح هذه الآليات.

[14] أُنظر الحكم على الصفحة الإلكترونية: http://bit.ly/L1cEu5 ، (تم الولوج إليها بتاريخ 24 تموز/ يوليو 2013).

تقاسم موارد وممارسات في حالات تقاضي في مجال حقوق الإنسان بشأن رعاية المرضى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

يقوم مشروع حق الإنسان في رعاية المرضى بوضع أدلة، على أساس قطري، للممارسين من المحامين المهتمين في حالات التقاضي في مجال حقوق الإنسان نيابة عن مرضى. وتعد الأدلة عملية، وتغطي التقاضي وآليات بديلة على حد السواء، مثل أمناء المظالم وهيئات الترخيص الطبية، وتبحث في حقوق المريض والمزوِّد وفي المسؤوليات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك استعراض متعمق لفقه هيئة المعاهدة وإجراءات العمل الخاصة.

وللمشروع أيضا مجتمع ممارس، وهو موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية لتبادل المواد والموارد. وللمجتمع الممارس ثلاثة أقسام رئيسية هي: التثقيف في مجال القانون والصحة؛ والتدريب على حقوق الإنسان في مجال رعاية المرضى، وأدوات وسائل الإعلام[15].

16.4. الانخراط مع إجراءات وممارسات متابعة راهنة لآليات حقوق الإنسان

تعتمد الإجراءات والممارسات التي تترأسها آليات حقوق الإنسان على تعاون حكومات فضلا عن مشاركة منظمات المجتمع المدني. ويصف الجزء التالي من الدليل إجراءات وممارسات متابعة راهنة.

15 http://health-rights.org/

5. إجراءات المتابعة وممارساتها من جانب آليات حقوق الإنسان

إن تقييم التغيير الذي يَعقب توصيات في مجال حقوق الإنسان، ومعرفة ما يحدث بعد تفتيش آليات حقوق الإنسان لبلد تخضع لإجراءاتها، وفهم تأثير بنية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع لهو غاية وهدف أساسيين لآليات حقوق الإنسان. فمنذ إطلاقها، أدركت كافة الآليات أن المغزى الحقيقي لها يكمن في التغيير الإيجابي الذي يمكن لها أن تُحققه أو تُحفزه. فأي دليل على تغيير إيجابي لهو دليل على فعاليتها. وقد تجسَّد "المسعى للحصول على أدلة" في تطوير أشكال المتابعة المختلفة التي وضعتها كل آلية. حيث تم إضفاء الطابع الرسمي على بعضها في الإجراءات المعمول بها، مثل إجراء المتابعة لملاحظات ختامية للعديد من هيئات المعاهدات. وتمثل البعض الآخر منها في ممارسات متسقة، مثل تقارير المتابعة لزيارة قطرية التي يعدها عدد من المقررين الخاصين. وفي حالات أخرى قد تكون المتابعة مبادرة مُخصَّصة، على سبيل المثال، ورشة عمل إقليمية ما لتبادل خبرات في تنفيذ توصيات حقوق الإنسان. وتصف الفصول التالية سبل المتابعة بمزيد من التفصيل.

1.5. هيئات معاهدات حقوق الإنسان

إجراءات المتابعة لملاحظات ختامية

قامت هيئات المعاهدات بوضع إجراءات لمساعدة الدول الاطراف لتنفيذ التوصيات التوصيات واردة في الملاحظات الختامية أو القرارات بشأن قضايا مرفوعة بموجب إجراءات الشكاوي الفردية. وتَطالب جميع هيئات المعاهدات الدول التطرق للمتابعة بشأن التنفيذ في تقاريرها الدورية. واعتمدت لجنة مناهضة التعذيب ، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري إجراءات متابعة رسمية. وتُطالب هيئات المعاهدات الأربعة هذه، في ملاحظاتها الختامية، أن تقدم الدول تقريرا في غضون عام واحد (وعامين في حالة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) بشأن التدابير المتخذة استجابةً لتوصيات محددة أو "شواغل ذات أولوية" والقابلة للتنفيذ بسرعة. وعينت هذه اللجان مقررا أو منسقا للمتابعة، وهو الشخص المسؤول عن تقييم تقارير متابعة مقدمة من دول أطراف ورفعها للجنة. وقام بعض أعضاء هيئات المعاهدات بإجراء زيارة لدولٍ أطراف، بناء على دعوة منها، لمتابعة التقرير وتنفيذ ملاحظات ختامية.

وفيما يتعلق باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فبمجرد استلامها لتقرير متابعة من دولة طرف، يُعدُّ مقرر خاص بالمتابعة تقريرا مرحليا في كل دورة، والذي يتضمن ملخصا لتقرير متابعة الدولة الطرف ومعلومات قدمتها منظمات المجتمع المدني وغيرها من المصادر، فضلا عن

تقييم اللجنة المستند إلى معايير تقييم المتابعة الخاصة باللجنة (انظر الجدول أدناه). هذا وتُعلِم اللجنة الدولة الطرف بالقرار المُتَّخذ بشأن تقرير المتابعة. وفي حال عدم تعاون دولة طرف مع إجراء المتابعة، أو اعتمدت إجراءات ترى اللجنة أنها غير مرضية، يجوز للمقرر التقدم بطلب عقد اجتماع مع ممثل للدولة الطرف.

معايير تقييم المتابعة للجنة حقوق الإنسان

رد / إجراء مرضي

أ ردا مرضيا إلى حد كبير

رد / إجراء مرضي بشكل جزئي

ب1 اتخاذ إجراء جوهري، إلا أنه يلزم معلومات إضافية

ب2 اتخذت إجراء أولي، إلا أنه يلزم معلومات إضافية

رد / إجراء غير مرضي

ج1 استلام ردٍ إلا أن الإجراءات المتخذة لا تنفذ التوصية

ج2 استلام ردٍ إلا أنه غير متصل بالتوصية

لا تعاون مع اللجنة

د1 لم يُستلم أي ردٍ في غضون المهلة المحددة، أو أي ردٍ على أي سؤال محدد في التقرير

د2 لم يُستلم أي رد بعد إشعارات التذكير

الإجراءات المتخذة مغايرة لتوصيات اللجنة

هـ يشير الرد إلى أن الإجراءات المتخذة تتعارض مع توصيات اللجنة

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

على غرار تقارير "الظل" أو التقارير "البديلة" التي تُرفع لبحثها في تقارير دولٍ أطراف وفي قائمة القضايا، يمكن لعناصر فاعلة في مجتمع مدني تقديم تقرير معلوماتٍ في إطار إجراء المتابعة. وفي هذه الحالة، يجب أن تركز هذه التقارير وبشكل خاص على التوصيات المحددة في الملاحظات الختامية لإجراء المتابعة، وتحتوي على معلومات موجزة[16] بشأن التدابير التي اتخذتها السلطات وتقييم مدى فعاليتها. ويمكن أن يذكر أيضا أي تقاعس عن اتخاذ تدابير لازمة لتنفيذ التوصيات. وقد ترغب مؤسسات المجتمع المدني التعليق على الردود المقدمة من قبل الدولة. وتَتبع تقارير مؤسسات المجتمع المدني حول المتابعة نفس قواعد التقارير التي ترفع لتؤخذ بعين الاعتبار في تقارير الدولة الطرف وقائمة القضايا وهي تعتبر عامةً، فتُتاح على الموقع الشبكي للمفوضية، أو سرِّية، في حال كان هذا مطلبا للمنظمة المقدِّمة للتقرير.

16 تطلب سيداو وجوب عدم تجاوز طول التقارير للحد الأقصى وهو 3,500 كلمة.

استخدام ملاحظات لجنة حقوق الإنسان الختامية على الصعيد الوطني

قام الموقع الإلكتروني Child Rights Connect، بغاية تعزيز نهجٍ دوري للمشاركة في عملية رفع التقارير للجنة حقوق الطفل، وتشجع المجتمع المدني لاستخدام توصيات اللجنة على أكمل وجه في عملها لحشد الدعم، بتجميع سلسلة من دراسات الحالة حول أنشطة متابعة أدارتها عناصر فاعلة ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان[17].

هذا ويستطيع أيضا أعضاء في هيئات معاهدات المشاركة في ورش عمل إقليمية وشبه إقليمية ووطنية بشأن التنفيذ ينظمها مجتمع مدني، أو وكالات تابعة للأمم المتحدة والمفوضية، أو حكومات. ويُشجَّع في ورش العمل تلك مشاركة المجتمع المدني .

زيارات المتابعة للجنة الفرعية لمنع التعذيب

تنفذ اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، المنشأة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2007، زيارات تقصّي حقائق لأي من أماكن الاحتجاز وغيرها من أماكن الحرمان من الحرية في أراضي دول أطراف، بما في ذلك مراكز للشرطة، وسجون، ومؤسسات رعاية للصحة الذهنية والاجتماعية. وفي نهاية الزيارة القطرية، تقوم اللجنة الفرعية بإبلاغ توصياتها وملاحظاتها إلى الدولة عن طريق تقرير سري.

وقد تقترح اللجنة الفرعية إجراء زيارة متابعة قصيرة في أعقاب زيارة اعتيادية إذا ما ارتأت ذلك مناسبا. وفي أيلول- سبتمبر 2010، قامت اللجنة الفرعية بإجراء زيارة متابعتها الأولى إلى البراغواي، التي شارك فيها المجتمع المدني.

المتابعة لقرارات بشأن شكاوى فردية

يمكن لهيئات معاهدات حقوق الإنسان، تحت بعض الظروف، النظر في شكاوي أو بلاغات فردية[18] وبموجب هذا الإجراء يجوز لأي فرد يدَّعي أن حقوقه قد انتُهكت بموجب معاهدة محددة التَّقدم مع هيئة معاهدة بشكوى ضد دولة تعد طرفا في الوثيقة، وكانت قد اعترفت

17 http://www.childrightsnet.org/NGOGroup/CRC/FollowUp/

18 اعتبارا من يوليو عام 2013، وُجدَ هذا الإجراء في للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وستدخل حيز النفاذ بالنسبة للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، عندما قامت 10 دول طرف بالإعلان اللازم بموجب المادة 77 من الاتفاقية الأولى وصادقت على البروتوكول الاختياري الأحدث للأخيرة.

باختصاص هيئة المعاهدة للنظر في شكاوي مقدمة من أفراد. ويتم في البداية تقييم الشكوى على أساسٍ من استيفائها لمتطلبات قبولها. فإذا ما كانت مؤهلة للقبول، يُنظر في الشكوى بناءا على جدارتها وتتبنى هيئة المعاهدة قرارا بشأن ما إذا وقع انتهاك أم لا لأحد أحكام المعاهدة. وفي حال قررت هيئة المعاهدة أن مقدم (ي) الشكوى قد وقع (وا) ضحيةً لانتهاك ما، فإنها تطلب من الدولة تقديم معلوماتٍ، عادة في غضون فترة ستة أشهر، حول الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ قرار هيئة المعاهدة. ثم يُنقل ردُّ الدولة للمشتكي (ن)، الذي(ن) يجوز له(م) التقدم بملاحظات حول تقرير الدولة.

إن بعض هيئات المعاهدات، خاصة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، قامت بإرساء إجراءات لرصد تنفيذ قرارات اللجان. وتتألف هذه الإجراءات من التعيين لمقرر يُكلَّف بمتابعة التنفيذ لقرارات. على أن يكون تعيينهم لفترة من الزمن أو لمتابعة قضايا محددة. وفي حال كانت ردود الدولة على خطوات متخذة لتنفيذ قرارات إما غير مرضية أو غير متأتية، يجوز للمقرر عقد مشاورات مع ممثلين دبلوماسيين للدولة الطرف، عادة ما يكونوا دبلوماسيين في البعثات الدائمة في جنيف أو نيويورك.

تقييم تنفيذ قرارات حقوق الإنسان

نشرت مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، في عام 2010، لتقريرَ من الحُكم إلى العدالة - تنفيذ قرارات دولية وإقليمية بشأن حقوق الإنسان، الذي يَبحث في التَّحديات التي تواجه تنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات دولية وإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وهي تحديدا هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، ، والنظم الأفريقية، والأوروبية، والدول الأمريكية. ويرى التقرير أنه وعلى الرغم من الإنجازات على مر الـ 25 سنة الماضية، واجهت النظم أجمعها عقبات في ترجمة أحكامها إلى تغييرٍ على أرض الواقع. وفي كثير من الحالات، لم تُسفر قرارات مصيرية عن إصلاح ذي مغزى.

وعند تحليل التنفيذ لقرارات هيئات معاهدات، خَلَص التقرير إلى أنه "وبشكل عام، فإن التنفيذ الناجح كان قد أحرز في حالات تتمتع برؤية سياسية جلية وفي قضايا رُفعت ضد دول تتمتع بتقاليد متقدمة لسيادة القانون.وحيثما تمَّ التنفيذ، فإن ذلك يُعزى في كثير من الأحيان إلى وجود مجتمع مدني قوي وقادر على استكمال جهود متابعة اللجنة وتطبيق غيرها من الضغوط المحلية".

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

في حالات تكون فيها عناصر فاعلة طرفا في شكاوى فردية (على سبيل المثال، لأنها ساعدت المشتكي في تقديم الالتماس) يجوز لها أن توفر معلومات حول الكيفية التي ينفذ بها القرار.

2.5. مجلس حقوق الإنسان

متابعة أعمال مجلس حقوق الإنسان

قضى قرار الجمعية العامة 251/60 الخاص بإطلاق مجلس حقوق الإنسان (المجلس) بأنه يُستَلزم من مناهج عمل المجلس السماح **بإجراء مداولاتٍ لمتابعة توصياتٍ وتنفيذها**.

تتمثل متابعة المجلس بشأن قضايا حقوق الإنسان التي يناقشها في:

- وضع مرجعيات واضحة للمتابعة في القرارات والمقررات التي يعتمدها. وإجمالا تتضمن القرارات أحكاما تنصُّ على أن المجلس "يُبقي المسألة قيد النظر". مما يعني أن الموضوع سيكون مادة للمداولات في المجلس في دورة ما مقبلة.
- عقد اجتماعاته في دورات اعتيادية واستثنائية على أساس من بنود جدول أعمال تتكرر على مر الوقت. ويتجلى هذا في حالة الدورات الاعتيادية على الرغم من أنه يمكن أن يحدث أيضا عند الدعوة لعقد دورة استثنائية بشأن ذات الموضوع أو موضوع مشابه (على سبيل المثال، جلسات خاصة حول أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في عام 2011 و 2012).
- تكليف آلياته، بما في ذلك إجراءات خاصة، أو هيئات فرعية، أو المفوضية لاتخاذ خطوات معينة ورفع تقرير إلى المجلس في دورة مقبلة. ويُمكن أن يقرر المجلس أيضا إطلاق آلية مُخصصة، مثل لجنة تحقيق أو بعثة تقصي حقائق تتمتع بولايةٍ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقرير بالنتائج ليَنظر فيها المجلس. وتتضمن مهام أخرى تحدَّد بالعادة من قبل المجلس إعمال دراسات أو تنظيم اجتماعات لخبراء أو فريق ما.

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

تُعد أنماط المتابعة الواردة أعلاه مناهج العمل المعيارية للمجلس. ومن هنا، فإن الأنماط لمشاركة المجتمع المدني هي نفسها وتتضمن إمكانية إعداد منظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيانات مكتوبة وشفوية، وتنظيم فعاليات جانبية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية التي لا تسافر إلى جنيف للمشاركة في دورة مجلس حقوق الإنسان أن تُدلي ببيانات شفوية بواسطة رسائل فيديو لبعض بنود جدول الأعمال. ولمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع لكتيب المفوضية الموجه للمجتمع المدني -

العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدليل العملي الموجه للمجتمع المدني المُعدُّ من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول مجلس حقوق الإنسان[19] فضلا عن الصفحات الالكترونية للمفوضية على الشبكة العنكبوتية[20].

بالإضافة إلى البيانات المكتوبة والشفوية والأحداث الجانبية، فإن دعوة مجتمع مدني للإسهام في دراسات والمشاركة في اجتماعات خبراء وفرق ولِّيت من قِبل المجلس تعد ممارسة معيارية. علاوة على ذلك، بإمكان منظمات غير حكومية المشاركة في اجتماعات غير رسمية مفتوحة العضوية تُعقد بالتوازي مع المجلس حيث يُناقش فيها نص مشاريع القرارات.

وأخيرا، تعكس قرارات ومقررات المجلس التزامات الدول لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومرة أخرى، يمكن لمجتمع مدني أن يخطط، ويضع أولويات ويتخذ إجراءاتٍ للضغط باتجاه التنفيذ لالتزامات حقوق الإنسان المُعرب عنها في قرارات ومقررات المجلس مثار اهتمامهم.

هيئات فرعية، وآليات وولايات

تُصدر هيئات فرعية في المجلس عدد كبير من التوصيات، بما فيها:

- الاستعراض الدوري الشامل (انظر الفصل 5.4من الدليل.)
- اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان؛
- إجراء الشكاوى؛
- الإجراءات الخاصة (انظر الفصل3 . 5من الدليل)؛
- المنتدى الاجتماعي؛
- المنتدى المعني بقضايا الأقليات؛
- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، و
- المنتدى المعنى بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

للحصول على إرشادات حول مشاركة مجتمع مدني في تلك الهيئات، يُرجى الرجوع إلى كُتيِّب المفوضية الموجه للمجتمع المدني - العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والدليل العملي الموجه للمجتمع المدني بشأن مجلس حقوق الإنسان والدليل العملي حول المنتدى الاجتماعي[21].

[19] متاح على الصفحة الإلكترونية http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx

[20] http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NgoParticipation.aspx

[21] متاح على الصفحة الإلكترونية http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx

3.5. الإجراءات الخاصة

المتابعة لزيارات قطرية

يحتــاج المكلفين بالولاية لإجراءات خاصة إلى دعوةٍ من قبل الحكومة لزيارة البلاد. وتتمثل المتابعة للإجراءات الخاصة **بطلبات زيارتهم** في:

- تعميم طلبات زيارتهم في تقاريرهم، وفي مواقعهم الإلكترونية، وأثناء أحداث عامة، وفي وسائل الإعلام؛
- عقد لقاءات مع ممثلين دبلوماسيين للدول المعنية؛
- القيــام بزيــارات عمل إلى البلد أو المنطقة التي يمكــن أن تمهد الطَّريق لتوجيه دعوة رسمية (مثال، القيام بزيارة أكاديمية)؛ و
- كتابة رسائل تذكير رسمية بمطالبهم وتعميمها.

وقامت إجراءات خاصة بتطوير مجموعة متنوعة من ممارسات المتابعة حالَ إتمام الزيارة. وهي تشمل:

1. زيارات متابعة قُطرية. تُنظم ولايات عدة زياراتٍ لمتابعةِ بعثات قُطرية سابقة. حيث تتيح تلك الزيارات إجراء تقييم شامل حول التقدم المحرز والإخفاقات قياسا مع النتائج والتوصيات للزيارة الســابقة. وتُعدُّ زيارات المتابعة ممارسةً جيدةً، ومع ذلك، قلة من بين 40-50 زيارة قطرية للإجراءات الخاصة في العام الواحد هي زيارات للمتابعة، نظرا لمحدودية الموارد.

أمثلة لزيارات متابعة قطرية

المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية

- عام 2012: غواتيمالا (A/HRC/22/54/Add.1)

المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

- عام 2012: أوروغواي (A/HRC/22/53/Add.3)

المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

- عام 2011: هنغاريا (A/HRC/20/33/Add.1)

المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه

- عام 2011: الولايات المتحدة الأمريكية (A/HRC/17/26/Add.5)
- عام 2010: السلفادور (A/HRC/17/26/Add.2) والجزائر (A/HRC/17/26/Add.3)

المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

- عام 2011: تونس (A/HRC/16/51/Add.2)

2. تقارير المتابعة. تَنشر عدة ولايات تقارير متابعة بالاستناد إلى معلومات مُقدمة من قبل الحكومة، ومؤسسات حقوق إنسان وطنية ومجتمع مدني. وقد تم تطوير ممارسات مثيرة للاهتمام في تقارير المتابعة لزيارات قطرية من قبل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو بشكل تعسفي، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد.

تقارير المتابعة للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

في عام 2010 اعتمد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي صيغة لتقارير متابعته، ونُظِّمت على نحو جداول تعكس توصيات الفريق العامل، ويرد فيها وصفا موجزا للوضع عندما أجريت الزيارة القطرية، ونظرة عامة على الخطوات المتخذة على أساس من المعلومات التي جُمعت من قبل الفريق العامل من مصادر حكومية وغير حكومية على السواء. ومنذ ذلك الحين، قام الفريق العامل بإصدار تقارير متابعة بشأن التقدم المحرز والإخفاقات في حالات الاختفاء القسري في أعقاب زياراتٍ قطرية لكولومبيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمغرب، ونيبال.

جداول متابعة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد

يقوم المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بإرسال رسائل متابعة تَعقُّب الزيارات القطرية للحصول على معلومات محدَّثة تتعلق بتنفيذ توصيات على المستوى الوطني. وتحتوى جداول المتابعة بشأن بلدان تمت زيارتها منذ عام 2005 على الاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقرير الزيارات القطرية وعلى معلومات متابعة وردت في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات[22].

3. أحداث المتابعة. قد تكون أحداث المتابعة، سواء بمبادرة من إجراءات خاصة، أو حكومات، أو مؤسسات حقوق إنسان وطنية، أو مجتمع مدني أو المفوضية، وطنية كانت أو إقليمية أو دولية، مفيدةً لتقييم التقدم المحرز، ومشاطرة الخبرات والتحديات عند تنفيذ توصيات لزيارات قطرية. ويمكن لهذه الأحداث اتخاذ شكل اجتماعات المائدة المستديرة، أو اجتماعات خبراء، أو مؤتمرات.

ورشة عمل حول العبودية في موريتانيا

في كانون الثاني/ يناير عام 2013، شاركت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعبودية في ورشة عمل للمتابعة بشأن تنفيذ توصياتها التي وُضعت في أعقاب زيارتها القطرية لموريتانيا. وقام مسؤولون حكوميون ومنظمات في المجتمع المدني حضروا ورشة العمل بوضع خارطة طريق لتنفيذ التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة. وقد عمل مكتب المفوضية مع منظمات للمجتمع المدني في موريتانيا على حث الحكومة لاعتماد وتطبيق خارطة الطريق بشكل رسمي.

نشر نتائج بشأن وضع الشعوب الأصلية في تشيلي والأرجنتين

في يناير 2010، عقد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين مؤتمرا عبر الفيديو يتعلق بحقوق السكان الأصليين في شيلي. وكان قد تم بث المؤتمر في خمس مدن تشيلية عبر الفيديو في آن واحد بدعم من عناصر فاعلة والمكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية. وفي عرضه، أوضح المقرر الخاص استنتاجاته وملاحظاته على النحو المبين في تقريره القطري.

وفي عام 2012، كرر المقرر الخاص التجربة في الأرجنتين، حيث تمت رعاية المؤتمر عبر الفيديو من قبل فريق الأمم المتحدة القطري.

[22] http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/Visits.aspx

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

◄ طلبات الزيارة

- التقدم بمقترح لأصحاب الولاية يطلبون فيه بإجراء زيارة لبلادهم وتوفير معلومات جوهرية لتبرير الزيارة؛
- البقاء على اطلاع بشأن طلبات الزيارة المرتقبة من خلال تحديثات البريد الإلكتروني للمجتمع المدني الخاص بالمفوضية؛
- حشد الدعم لدى الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي العلاقة (مثل أعضاء في البرلمان وبعثات دبلوماسية) لضمان تلبية طلبات الزيارة؛

◄ المشاركة في الإعداد والتنفيذ لزيارات المتابعة؛

◄ الإسهام بتوفير معلومات لتقارير المتابعة؛

◄ اقتراح أحداث خاصة بالمتابعة والمشاركة فيها وتنظيمها إذا ما أمكن.

المتابعة للبلاغات

يتم رفع تقارير البلاغات المشتركة إلى مجلس حقوق الإنسان على يد جميع الإجراءات الخاصة في كل دورة اعتيادية. وتشمل تقارير البلاغات، التي تُصدَر ثلاث مرات في السنة، ملخصات موجزة لدعاوي أُبلغت بها الدولة صاحبة الشأن أو كيان آخر. ويتاح نص هذه البلاغات المرسلة وردود الحكومات من خلال وصلات روابط إلكترونية. ويمكن أن تتلقى إجراءات خاصة معلومات إضافية حول حالة ما تم الإبلاغ عنها والنظر فيها. وعادة ما يتم توفير معلومات إضافية من نفس المصادر التي قدمت المعلومات الأولية. وفي عام 2012، تلقت الإجراءات الخاصة معلومات إضافية بشأن البلاغات في 21٪ من الحالات.

وقد ترسل الإجراءات الخاصة بلاغات متابعة عندما تستدعي تطورات تدخلا جديدا. وتستند العديد من بلاغات المتابعة على معلومات إضافية تم تقديمها. وفي عام 2012، كان 31٪ من البلاغات عبارة عن بلاغات متابعة.

ويمكن أن تتم المتابعة للبلاغات أثناء زيارات قطرية وكذلك خلال مشاورات دبلوماسية مع ممثلي الدول المعنية. وفي حالات رمزية قليلة، قد تُدلي إجراءات خاصة ببيانات صحفية.

علاوة على ذلك تتم متابعة البلاغات من خلال ملاحظات ترد في التقارير السنوية للمكلفين بالولاية. وتتصل الملاحظات باتجاهات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما في الفترة المشمولة في التقرير بشكل أساسي، إلا أنها تتصل أيضا عدد الحالات الفردية.

تقرير ملاحظاتٍ للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

منذ بداية ولايته في عام 2010، أصدر المقرر الخاص تقريريْ ملاحظات، اللذان كرر فيهما المسائل المثيرة للقلق بشأن حالات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في ضوء ردود الحكومات على البلاغات.

قاعدة بيانات الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

منذ إطلاقها في العام 2011 ، تعد **قاعدة البيانات** للفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي أداة بحث عملية للبحث في الآراء التي اعتمدها الفريق العامل منذ عام 1991. وتسهل **قاعدة البيانات** التحليل النوعي والكمي للآراء ويمكن أن تساعد ضحايا الاعتقال التعسفي، والمتمرسين وغيرهم في رفع تقارير عن حالات احتجاز تعسفي مزعومة إلى الفريق العامل[23].

المتابعة لحالات اختفاء قسري أو غير طوعي

يسعى فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى إقامة قناة اتصال بين الأسر والحكومات ذات الشأن. وتُنقل أي معلومات إضافية جوهرية تُقدمها المصادر بشأن قضية معلقة إلى الحكومة المعنية. وتُحال أي معلومات مقدمة من قبل الحكومات المعنية عن حالات معينة للمصادر. ويُحيل الفريق العامل إجابات الدول حول مصير أو مكان وجود الشخص المُختفي للمصدر وتدعو المصدر لتقديم ملاحظات أو تفاصيل إضافية.وفي حال عدم استجابة المصدر في غضون ستة أشهر، أو إذا طَعن في معلومات الحكومة على أُسس تعتبر غير معقولة من جانب الفريق العامل، تعتبر الحالة موضحة. وتبقى القضايا مفتوحة إلى أن يتم توضيحها، أي إيقاف النظر فيها أو اتخاذ قرار بإغلاق ملف القضية. ويقوم الفريق العامل بتذكير كل حكومة معنية بالحالات التي لم يتم توضيحها بعد مرة في السنة وبجميع الحالات في إطار الإجراء العاجل والتي تمت إحالتها منذ الدورة السابقة ثلاث مرات في السنة. ويقدم الفريق العامل معلومات محدَّثة للحكومة المعنية أو للمصدر بشأن حالات محددة قدر استطاعته وعند الطلب[24].

[23] http://www.unwgaddatabase.org/un/

[24] لمزيد من التفاصيل راجع أساليب العمل المنقحة للفريق العامل (A/HRC/10/9, Annex 1) .

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

- التحقق من تقارير البلاغات بانتظام لمعرفة المزيد عن البلاغات المرسلة بشأن أوضاع وحالات ذات الاهتمام؛
- نشر تقاريرٍ على نطاق واسع في شبكات محلية، وإقليمية، ووطنية، ودولية لجمع مزيد من المعلومات بشأن حالات؛
- تقديم معلومات مع تحديثات حول تطورات إيجابية أو سلبية متصلة ببلاغ سابق؛
- مراجعة استجابات الحكومات وإرسال تعليقات ذات صلة إلى إجراءات خاصة؛
- تطوير سبل اتصال مُنتَظمة مع مكلّفين بولايات إجراءات خاصة من خلال فرق المفوضية الداعمة لهم، و
- استخدام عنوان البريد الإلكتروني التالي **urgent-action@ohchr.org** أو عناوين البريد الإلكترونية العامة لولاية الإجراءات الخاصة المعنية. ويمكن الوصول إلى دليل إجراءات خاصة عبر الصفحة الإلكترونية:

http://goo.gl/5qoNL

البلاغات ومتابعة البلاغات حسب المنطقة في عام 2012

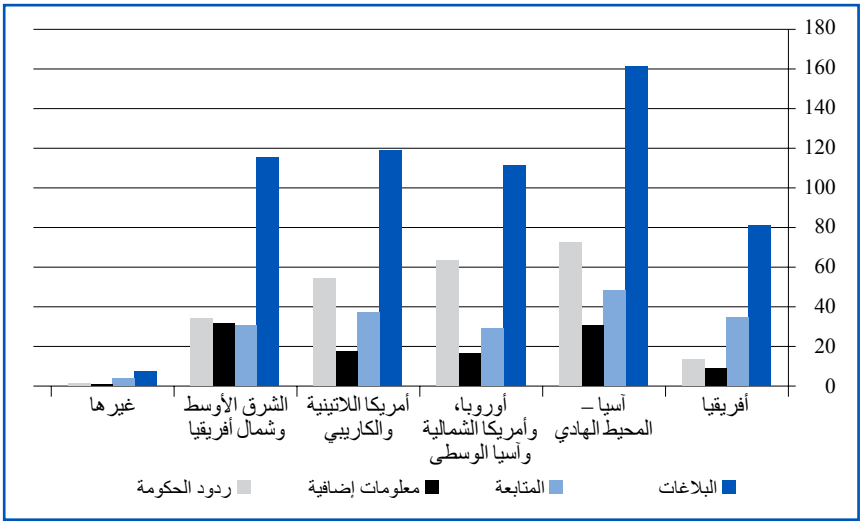

المتابعة لتقارير مواضيعية

كممارسة معيارية، تنظم إجراءات خاصة أو تشارك في مناسبات لطرح أو مناقشة تقاريرها المواضيعية السنوية أمام مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة. وقد تكون هذه أحداثا جانبية أثناء انعقاد دورة المجلس أو غيرها من مؤتمرات أو ورش عمل. ومن الشائع أيضا نشر بيانات صحفية أو موادٍ على الشبكة العنكبوتية وعقد مؤتمرات صحفية حول المواضيع الواردة في التقرير. وقد تشكل الأيام الدولية المواضيعية مناسباتٍ للفت انتباه وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان تم تناولها في تقارير مواضيعية.

أدوات ترتكز على الشبكة العنكبوتية: الموجز بشأن حرية الدين أو المعتقد ومبادرة مناهضة التعذيب

موجز بشأن حرية الدين أو المعتقد

يصادف العام 2011 الذكرى الـ 25 لإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد. وفي هذه المناسبة تم إطلاق **الموجز بشأن حرية الدين أو المعتقد** مع ملاحظات وتوصيات للمكلفين بالولايات الأربعة الذين خدموا منذ عام 1986. وقد صُمم الموجز ليكون بمثابة أداة لحشد الدعم والتثقيف والبحث، و يتضمن مقتطفات من تقارير للولاية منذ عام 1986-2011 مصنفة حسب المواضيع[25].

مبادرة مناهضة التعذيب

في عام 2013، أطلق المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب منبرا على **الانترنت يحتوي** على معلومات حول أنشطة المتابعة، بما في ذلك كافة التقارير المواضيعية والقطرية وتقارير الملاحظات، بالإضافة إلى بيانات صحفية، ومقابلات، ومؤتمرات، وجلسات استماع، ومقالات لإبداء رأي وغيرها من تغطية إعلامية ذات الصلة بالمتابعة لزيارات قطرية ولتقارير مواضيعية[26].

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

- التنظيم[27] أو المشاركة في أحداث جانبية أثناء انعقاد مجلس حقوق الإنسان، بشأن الموضوع الوارد في التقرير الموضوعي.
- الإشارة إلى نتائج وتوصيات وردت في تقارير مواضيعية لتعزيز أنشطة عناصر فاعلة في المجتمع المدني (مثل حشد الدعم، وبناء القدرات، وإذكاء الوعي، والرصد).

25 http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/Standards.aspx

26 http://antitorture.org

27 يقتصر تنظيم الأحداث الجانبية على منظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4.5. الاستعراض الدوري الشامل

انتهت الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بخضوع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمراجعة. وخلال دورات المراجعة الثانية وما يعقبها، يُنتَظر من الدول أن تقدم معلومات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض الأول، فضلا عن التطورات الأخرى. وبالإضافة لذلك، يمكن التقدم بتحديثات منتظمة أثناء دورات مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 6 من جدول الأعمال بشأن الاستعراض الدوري الشامل. ويجوز لكل من البلدان والمنظمات غير الحكومية توفير تحديثات من خلال تقارير مرحلية، وبيانات شفوية أو مكتوبة.

تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في كولومبيا

تزود لجنة الحقوقيين الكولومبية تحديثات لمجلس حقوق الإنسان بانتظام أثناء جلسة المناقشة العامة في إطار البند 6، والمخصصة للاستعراض الدوري الشامل. حيث توفر اللجنة الكولومبية معلومات حول التقدم المحرز من قبل حكومة كولومبيا في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك؟

- عند تقديم معلومات ليتم تضمينها في ملخص تقرير أصحاب المصلحة، حيث أنه من المهم تضمين تحليلٍ للكيفية التي نفذت أو لم تنفذ من خلالها الدولة توصيات الدورة الأولى.
- يمكن لعناصر فاعلة في مجتمع مدني أن تنقل للدول التي تقوم بالمراجعة، لا سيما تلك التي صاغت توصيات خلال الاستعراض الأول، تحليلها بشأن التقدم الذي أحرزته الدولة في التنفيذ.
- يمكن لمنظمات غير حكومية والتي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استخدام بيانات خطية وشفوية في مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 6 من جدول الأعمال لتوفير تحديثات حول التقدم المحرز والتحديات التي واجهت تنفيذ الدول لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

للإرشاد حول مشاركة مجتمع مدني في هذه الهيئات، يرجى الرجوع إلى كتيب المفوضية الموجه للمجتمع المدني - العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدليل العملي المعني بالاستعراض الدوري الشامل.[28]

[28] متاح على الصفحة الإلكترونية http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx.

أدوات المتابعة بشأن الاستعراض الدوري الشامل

طور الفصل الخاص بالمنظمات غير الحكومية على موقع **UPR-Info** أدواتٍ لتسهيل، وتعزيز، ورصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وهي على وجه الخصوص:

- برنامج المتابعة الذي يستعرض تنفيذ توصيات بعد عامين من الدورة الأولى (تقييم التنفيذ في منتصف الفترة) ويقارن التوصيات والتعهدات في الدورة الأولى مع المعلومات التي توردها الدولة بشأن التنفيذ في تقريرها الوطني للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.
- دراسة على **الطريق للتنفيذ**، التي تحلل معلومات وبيانات تم تجميعها خلال برنامج المتابعة لاستعراض تنفيذ 3,294 من بين 6,542 توصية وُجِّهت إلى 66 بلدا.
- تضع مجموعة أدوات **المتابعة الموجَّهة للمجتمع** المدني الخطوط العريضة لخمسة إجراءات يُوصى بها:1.تعميم توصيات وتعهدات الاستعراض الدوري الشامل ؛ 2. تخطيط التنفيذ؛ 3. الانخراط في حوار مع الدولة التي تم استعراضها للمشاركة في التنفيذ؛ 4. رصد التنفيذ؛ و 5. رفع التقارير بشأن التنفيذ[29].

قامت **المنظمة الدولية للفرانكفونية بنشر دليل عملي** بشأن تنفيذ توصيات وتعهدات الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من توجيه الدليل للدول في المقام الأول، إلا أنه يحظى باهتمام أصحاب مصلحة آخرين، بمن فيهم عناصر فاعلة في مجتمع مدني، بصفتهم شركاء للدولة في المتابعة والتنفيذ. ويقترح الدليل السعي للتنفيذ بإتباع خطة تنفيذ تتألف من 10 خطوات:

1. جمع معلومات ذات صلة.
2. عَنقدة المعلومات حسب المواضيع.
3. تحديد إجراءات ونتائج متوقعة ومترتبة على التوصيات.
4. تحديد تدابير التنفيذ.
5. اعتماد نهج تكاملي لكل قطاع على حدا.
6. تحديد مسؤوليات التنفيذ على مستوى الدولة.
7. تحديد الشركاء في التنفيذ على المستوى الوطني.
8. تحديد جدول زمني للتنفيذ.
9. تحديد احتياجات بناء القدرات والدعم التقني وشركاء التنفيذ على المستوى الدولي.
10. وضع إستراتيجية متابعة وتقييم للتنفيذ[30].

5.5. نهج شمولي

في هذا الفصل، تُعرض إجراءات وممارسات متابعةٍ طورتها الآليات المتعددة بشكل منفصل، وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه بينها، إلا أنها تشكل سمات فارقة لكل آلية. ومع ذلك، فإنه من المهم التأكيد مجددا على أن المتابعة هي أكثر فعالية إذا ما تمت بطريقة شمولية حيث تُعزِّز توصيات آليات حقوق الإنسان المختلفة كل منهما الأخرى، وتُعظِّم إمكاناتها نحو التنفيذ. انظر أيضا الفصل 3 من هذا الدليل.

6.5. الأعمال الانتقامية

تعدُّ أعمال الانتقام من أفراد وجماعات يسعون للتعاون أو تعاونوا بالفعل مع الأمم المتحدة، وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان. وقد تَقع أعمال انتقامية أيضا عندما يسعى مجتمع مدني للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار أنشطة المتابعة.

وقد كلّف قرار مجلس حقوق الإنسان 2/12 الأمين العام بتقديم تقرير سنوي للمجلس، يتضمن تجميعا وتحليلا للأعمال الانتقامية المزمع القيام بها ضد أشخاص يتعاونون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن توصياتٍ بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها معالجة قضايا الترويع والانتقام.[31]

بالإضافة إلى حالاتٍ الأعمال الانتقامية التي تتصل بالتعاون مع المجلس، وإجراءات خاصة وهيئات معاهدات، بما في ذلك إجراءات وممارسات متابعتها، قد يشمل التقرير أعمالا انتقامية تتصل بالتعاون مع المفوضية، ووجودها الميداني ومستشاري حقوق الإنسان، وفرق الأمم المتحدة القطرية، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، إلى آخره. وتعدُّ معلومات المتابعةٍ بشأن حالات وردت في تقاريرٍ سابقة أيضا وثيقة الصلة ومُستحثّة.

يمكن وقوع أعمال انتقامية ضد أفرادٍ مَن:

- يسعوا إلى التعاون أو تعاونوا بالفعل مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، أو الذين أدلوا بشهادات أو معلومات لها؛
- ينتفعوا أو انتفعوا بالفعل من إجراءات أطلقت تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، و / أو قدموا لها مساعدة قانونية أو غيرها لهذه الغاية؛

29 http://www.upr-info.org/followup/

30 http://www.francophonie.org

31 للاطلاع على تقارير عامي 2011 و2012 أُنظر A/HRC/21/18 و A/HRC/18/19.

- يقدمـوا أو قدمـوا بالفعل بلاغات فـي ظل إجراءات أطلقت بموجـب أدوات لحقوق الإنسان، و / أو قدموا لها مساعدة قانونية أو غيرها لهذه الغاية؛
- هـم أقارب لضحايا انتهـاكات لحقوق الإنسـان أو لأولئك الذين قاموا بتقديم مسـاعدة قانونية أو غيرها للضحايا.

وقـد يؤدي تعميم حـالاتٍ الأعمال الانتقامية عبر تقرير الأمين العام إلى تعزيز الحماية. ومع ذلـك، فإنـه لا بد من تقييم مخاطر كشـفها للجمهور بدقة. لهذا السـبب، يتضمن التقرير فقط حالات منح فيها الأشخاص المعنيين موافقتهم المسبقة على نشر حالتهم.

لتقديم معلومات حول أعمال انتقامية، يرجى الاتصال عبر البريد الإلكتروني:
reprisals@ohchr.org

6. لمعرفة المزيد

◄ موقع المفوضية الشبكي:

www.ohchr.org

◄ أدوات المفوضية الموجهة للمجتمع المدني والمتاحة على الموقع الإلكتروني:

http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx
في اللغات الرسمية الـ 6 للأمم المتحدة

◄ مؤشر حقوق الإنسان العالمي:

http://uhri.ohchr.org/

◄ الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ومركز قانون حقوق الإنسان، **و التنفيذ المحلي لتوصيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ دليل موجه للمدافعين عن حقوق الإنسان والمناصرين**، ويمكن الحصول عليها من الموقع الإلكتروني:

www.ishr.ch

◄ أدوات المتابعة للموقع UPR-Info والمتاحة على الموقع الإلكتروني:

http://www.upr-info.org/followup

◄ الفرانكوفونية، دليل عملي حول الاستعراض الدوري الشامل، لعام 2013، متاح على الموقع الإلكتروني

http://www.francophonie.org

◄ **من الحكم إلى العدالة ـ تنفيذ قرارات حقوق إنسان دولية وإقليمية** ، 2010، و **من الحقوق إلى العلاجات: هياكل واستراتيجيات لتنفيذ قرارات دولية لحقوق الإنسان**، عام 2013، متاحة على الموقع الإلكتروني

http://www.opensocietyfoundations.org

◄ البث عبر الشبكة العنكبوتية

- **تلفزيون الأمم المتحدة على الشبكة العنكبوتية**:

http://webtv.un.org

- دورات هيئات المعاهدات:

www.treatybodywebcast.org

◄ دليل الممارس لحقوق الإنسان في رعاية المرضى:

http://health-rights.org/

◄ دراسات حالة حول أنشطة متابعة بشأن الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل:

http://www.childrightsnet.org/NGOGroup/CRC/FollowUp/

◄ قاعدة بيانات للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي:

http://www.unwgaddatabase.org/un/

◄ **الموجز حول حرية الدين أو المعتقد**:

http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/Standards.aspx

تعمل بعض المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق مع آليات محددة لحقوق الإنسان. فهي تُيسِّر وتدعم انخراط عناصر فاعلة مع تلك الآليات ويمكنها أن تقدم توجيهاً ودعماً. بعض هذه المنظمات غير الحكومية هي:

◄ مركز الحقوق المدنية والسياسية (CCPR) لأجل لجنة حقوق الإنسان السياسية والمدنية

◄ موقع Child Rights Connect لأجل لجنة حقوق الطفل

◄ الائتلاف الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة (IDA) لأجل لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

◄ الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية (IMADR) لأجل لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري

◄ المنبر الدولي لميثاق حقوق العمال المهاجرين (IPMWC) لأجل لجنة حقوق العمال المهاجرين

◄ المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT) لأجل لجنة مناهضة التعذيب

◄ منظمة المرصد الدولي لحقوق النساء في منطقة آسيا والباسفيك (IWAW) لأجل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

◄ الموقع الإلكتروني UPR-Info لأجل الاستعراض الدوري الشامل

7. للاتصال بنا

يمكن الاتصال مع قسم المجتمع المدني التابع للمفوضية على العنوان الإلكتروني:
civilsociety@ohchr.org

هاتف: +41 (0) 22 917 9656

دليل حقوق الإنسان للمفوضية والأدلة العملية الموجهة للمجتمع المدني متاحة باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية على الصفحة الإلكترونية
www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx

يوفر نظام البث البريد الإلكتروني الخاص بالمجتمع المدني تحديثات وتوجيهٍ بشأن جميع ولايات وآليات حقوق الإنسان فضلا عن المعلومات والمواعيد النهائية لطلبات الصناديق والمنح والزمالات. للاشتراك، قم بزيارة صفحة المجتمع المدني الإلكترونية أو

http://goo.gl/O8snt

بمناسبة الذكرى السنوية الـ 20لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

"لقد تطور المجتمع المدني وتوسع نطاقه، وذلك في ظل وجود فعّال للعديد من منظمات حقوق الإنسان الوطنية والمدافعين عن حقوق الإنسان في هذه الأيام مقارنة عما كان عليه الحال قبل 20 عاماً. إن تلك المنظمات وأولئك الأفراد يحقنون دماء الحياة في حقوق الإنسان؛ هم دعاة التغيير، هم أولئك الناس الذين يدقون ناقوس الخطر حول الاعتداءات، وحول التشريعات الرديئة والفاشستية. لقد جاء هذا الدليل العملي بمناسبة الذكرى الـ 20لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو مخصص للجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم".

نافي بيلاي
مفوضة الأمم المتحدة السامية
لحقوق الإنسان

تشرين أول 2013

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

من العمل لأجل حقوقك
المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣
20 عاما

باستعمال ورق حاصل على العلامة البيئية الأوروبية، رقم التسجيل: FI/11/1، قدمته شركة إنترناشيونال بيبر.

دليل عملي للمجتمع المدني

كيفية متابعة توصيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

قصر الأمم

CH 1211، جنيف 10 – سويسرا

رقم الهاتف: 00 90 917 22(0)41+

رقم الفاكس: 08 90 917 22(0)41+

www.ohchr.org

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

من العمل لأجل حقوقك
المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٣
20 عاما